الأمم المتحدة

A/C.2/78/SR.25*

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

Distr.: General
4 January 2024
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد أمورين ..... (أوروغواي)

ثم: السيدة شيه (نائبة الرئيس) .....(تايلند)

ثم: السيد أمورين (الرئيس) ..... (أوروغواي)

المحتويات

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي *(تابع)*

(ج) القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية *(تابع)*

(ح) تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة *(تابع)*

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية *(تابع)*

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة *(تابع)*

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي *(تابع)*

البند 21 من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى *(تابع)*

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) *(تابع)*

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 4 نيسان/أبريل 2024.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند 22 من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية *(تابع)*

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية *(تابع)*

البند 23 من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية *(تابع)*

(أ) التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية *(تابع)*

البند 120 من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة

البند 135 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

اختتام أعمال اللجنة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)* (A/C.2/78/L.28/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/78/L.28/Rev.1: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة كافة، بصيغته المنقحة (تابع)

1 - **السيدة غونزاليس كاريو** (شيلي): قالت إن وفد بلدها انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وأعربت عن أسفها لاعتماد التعديل. فمشروع القرار يعرض أوجه تقدم كبيرة، لا سيما فيما يتعلق باقتصاد الرعاية والعمل غير مدفوع الأجر، ومن شأنه أن يسرع التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2 - **السيد مرابط** (الجزائر): قال إن الجزائر تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، إلى جانب المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وقد امتنع وفد بلده عن التصويت لأنه، بعد أن شارك بشكل بناء ومتسق في المناقشات بشأن النص، أعرب عن شاغلين رئيسيين لم يتم استيعابهما. أولا، أفادت الجزائر، مرارا وتكرارا، بأن مشروع القرار يكرر قرار الجمعية العامة 181/77، الذي يتناول العديد من المسائل المتصلة بنفس الموضوع. وثانيا، اقترح وفد بلده مناقشة مشروع القرار في إطار اللجنة الثالثة، لأن اللجنة الثانية تفتقر إلى الخبرة اللازمة لمناقشة الصياغة الواردة فيه والتفاوض بشأنها، وهي صياغة أُخذت أساسا من مصادر مرتبطة بعمل اللجنة الثالثة.

3 - **السيد ميزانغ أكامبا** (الكاميرون): قال إن وفد بلده صوت تأييدا للتعديل الذي قدمته مصر لما شعر به من أسف لعدم مناقشة الموضوع في إطار الهيئة المناسبة، وهي اللجنة الثالثة، الأمر الذي كان سيسمح باستخدام موارد اللجنة الثانية ووقتها على نحو أفضل. وفي حين تعالج اللجنة الثانية المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ينبغي لها أن تفعل ذلك في إطار اختصاصها من حيث الصياغة والشروط والنطاق. وينبغي للجنة أن تركز اهتمامها على المسائل المتعلقة بالعدالة والتجارة الحرة وإصلاح النظام المالي الدولي، فضلا عن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية والعمل المناخي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4 - وتابع يقول إن وفد بلده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار ككل، وأعرب عن رغبته في توضيح موقف الوفد فيما يتعلق باستخدام مصطلح "الجنسانية". فالكاميرون ترى أن المصطلح يشير فقط إلى الجنس البيولوجي المنسوب إما إلى الذكر أو إلى الأنثى. وفي السياق نفسه، تفسر العنف الجنساني على أنه عنف يرتكب ضد المرأة، لأنها أنثى. وفيما يتعلق بالفقرة 6، يدرك وفد بلده أن مصطلح "الشباب" يشير إلى فئة تفتقر إلى تعريف متفق عليه دوليا وتشمل الأطفال والكبار على حد سواء. وبناء على ذلك، فإن الأحكام الواردة في مشروع القرار لا تغير الإطار القانوني الدولي الذي يحكم حقوق الطفل والالتزامات التي تقع على عاتق الكاميرون بموجبه. وتؤكد الكاميرون أن كل شخص يقل عمره عن 18 سنة هو طفل، ما لم ينص القانون المحلي على خلاف ذلك. ولذلك، ينبغي ألا يُفسر أي جزء من مشروع القرار على أنه استثناء من التزامات بلده في مجال حقوق الإنسان تجاه الأطفال أو على أنه يقوض حقوق الوالدين والأوصياء القانونيين.

5 - **السيد نيكولينو** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار، بالنظر إلى أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، باعتبار ذلك أداة حاسمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف التي تدخل في نطاق اختصاص اللجنة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده لا لتحقيق أهداف وغايات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة فقط، بل لتحقيق جميع هذه الأهداف، مع إدماج المنظورات الجنسانية في جميع مراحل تنفيذ خطة عام 2030. وأشار إلى أن وفد بلده لم يصوت تأييدا لتعديل الفقرة 9، الذي يعتبره إضافة جديدة إلى عمل اللجنة ويشكل سابقة جديدة. وبناء على ذلك، تود الأرجنتين أن تنأى بنفسها عن التعديل المعتمد، الذي ينبغي ألا يشكل سابقة يؤخذ بها في المستقبل.

6 - **السيدة روميرو فيغا** (أوروغواي): قالت إن وفد بلدها شارك في تقديم مشروع القرار وصوت تأييدا له لأن ثمة حاجة إلى تعزيز الروابط بين تمكين النساء والفتيات وأهداف التنمية المستدامة الأخرى وإدماج منظور جنساني في المواضيع التي تناقشها اللجنة. ومن الأهمية بمكان إدراج هذا المنظور بصورة منهجية ليس في تنفيذ خطة عام 2030 فحسب، بل أيضا في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، التي تقر بأن المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الواجبة لهن، أمور أساسية لضمان النمو الاقتصادي المستمر والعادل والشامل للجميع وتحقيق التنمية المستدامة.

7 - وفي هذا الصدد تابعت تقول إن القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي يتوقفان على إدماج جميع النساء ومشاركتهن بصورة مجدية في صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان ضمان الحصول على التعليم، ليس فقط لإتاحة الفرص للنساء والفتيات، ولكن أيضا للحد من الفجوات في الأجور. وتعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية وحمايتها وفقا لإعلان ومنهاج عمل بيجين وغيرهما من الوثائق الختامية المتفق عليها أمر أساسي لحماية صحة المرأة ورفاهها ومساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأعربت في هذا الصدد عن أسف وفد بلدها للصعوبات التي تُواجه في مناقشة مشروع القرار واعتماد التعديل. وستواصل أوروغواي العمل على إدماج الموضوع بطريقة شاملة في عمل اللجنة.

8 - **المونسنيور مورفي** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن وفد بلده شارك بنشاط في المفاوضات بشأن مشروع القرار وإنه مسرور لأن النسخة المعروضة للاعتماد استبعدت بعض العناصر المثيرة للجدل إلى حد كبير الواردة في المسودة الأولية. ويقدر الكرسي الرسولي أيضا إدراج صيغة تتعلق بالفقر وتعزيز الجانب الإنمائي في النص النهائي، وهي صيغة تثري النص وينبغي أن تظل موضوعا محوريا في أي مناقشة للجنة بشأن دور المرأة في التنمية.

9 - واستدرك يقول إن وفد بلده، إذ يحترم حق الدول الأعضاء في اقتراح قرارات جديدة تتماشى مع أولوياتها، فإنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء عملية التشاور ومستقبل مشروع القرار. فمن المفضل، بشكل عام، إجراء المناقشات مسبقا لتقييم الاهتمام وتحديد الشواغل. ولا تكفي الأهمية التي يكتسيها موضوع معين لضمان أن يسهم قرار جديد بصورة مجدية في عمل اللجنة. فلكي يكون ذلك ممكنا، ينبغي أن تتناول القرارات الجديدة مواضيع لا تحظى حاليا بالاهتمام الكافي، وتقع ضمن مجالات خبرة اللجنة وتركيزها. وخلال المشاورات، أعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء تكرار الموضوع وصلته بولاية اللجنة، وهما أمران لم يؤخذا، على ما يبدو، في الاعتبار. وبالإضافة إلى ذلك، أدى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن عملية التفاوض إلى بعض المخالفات، حيث تم تداول نص منقح قبل قراءة المسودة الأولية، مما أثار تساؤلات حول أي مشروع من المشاريع تجري مناقشته في الاجتماعات. ويمكن القول إن أي مشروع لم يحظَ بقراءة كاملة خلال المشاورات غير الرسمية.

10 - وأضاف يقول إن وفد بلده، وإن كان النص النهائي قد عالج العديد من الشواغل التي أعرب عنها، لا يزال يشعر بالقلق من أن القرار في صيغه المستقبلية لن يثريَ مناقشات اللجنة الثانية بشأن التنمية المستدامة، بل سيصبح بدلا من ذلك قرارا للجنة الثالثة من حيث كل الجوانب ما عدا الاسم، مع كل ما يستتبعه في كثير من الأحيان مثل هذا القرارات من مناقشات مطولة بشأن مواضيع مثيرة للجدل. ويخشى الكرسي الرسولي ألا تخدم هذه التطورات مصالح اللجنة الثانية ولا مصالح المرأة.

11 - وأخيرا، قال إن الكرسي الرسولي يفهم مصطلح "الجنسانية" على أنه يستند إلى الهوية الجنسية البيولوجية للذكور أو الإناث.

12 - **السيد البرطي** (اليمن): قال إن وفد بلده لم يصوت تأييدا لمشروع القرار بسبب الشواغل التي أُعرب عنها خلال المشاورات الرسمية وغير الرسمية. فهناك حاجة إلى مراعاة القيم الدينية والتشريعات الوطنية. ويود اليمن أن ينأى بنفسه عن جميع المبادئ الواردة في النص التي تتعارض مع إطاره التشريعي الوطني وقيمه الوطنية.

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي *(تابع)* (A/C.2/78/L.4/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/78/L.4/Rev.1: تشجيع الاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة

13 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار A/C.2/78/L.4/Rev.1 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

14 - **السيد برابوو** (إندونيسيا): عرض مشروع القرار، فقال إن التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة تتطلب حلولا مبتكرة وتسخير موارد بديلة لتحقيق نمو اقتصادي مطرد ومستدام. ويمكن للاقتصاد الإبداعي أن يخدم هذا الهدف وهو ما برح يساهم في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ويواصل القطاع إظهار المرونة في التعافي في مرحلة ما بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وهو يزدهر في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء. ويهدف مشروع القرار إلى زيادة تعزيز الاقتصاد الإبداعي وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين، بغية تهيئة بيئة أكثر تمكينا والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

15 - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، وأستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبروني دار السلام، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتوغو، وتونس، وجامايكا، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية، وسنغافورة، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وفييت نام، وكازاخستان، وكوستاريكا، وميانمار، وناميبيا، وهنغاريا.

16 - ثم أشارت إلى أن الوفود التالية ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: الإمارات العربية المتحدة، وبربادوس، وبنما، وبوروندي، وبيرو، وتشاد، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، وسانت لوسيا، والسلفادور، وكابو فيردي، والكاميرون، وكولومبيا، ولبنان، ونيبال، ونيجيريا.

17 - **السيدة كارداش** (الاتحاد الروسي): قالت إن الصناعات الإبداعية تمثل إمكانات كبيرة للتعاون بين الاتحاد الروسي والعديد من البلدان النامية، ولا سيما في آسيا، وهي محرك محتمل لإنعاش الاقتصاد الإقليمي في أعقاب جائحة كوفيد-19. وتتراوح التقييمات الحالية لمساهمة الاقتصاد الإبداعي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين 3 في المائة و 6 في المائة. ويعمل أكثر من 50 مليون شخص في القطاع الإبداعي، معظمهم من النساء والشباب. وذكرت أن تناول الموضوع أمام الجمعية العامة أمر بالغ الأهمية، لأن من شأنه أن يمكّن الدول من الاستفادة من إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفرادى منظمي المشاريع، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن شأن القيام بذلك أن يساعد أيضا على تعزيز النمو الاقتصادي على الصعيد الوطني وحل المسائل الاجتماعية. ويساعد مشروع القرار على لفت انتباه المزيد من البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية إلى الصناعات الإبداعية.

18 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/78/L.4/Rev.1.*

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (*تابع*) (A/C.2/78/L.8 و A/C.2/78/L.69)

مشروعا القرارين A/C.2/78/L.8 و A/C.2/78/L.69: القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

19 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار A/C.2/78/L.69 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

20 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/78/L.69.*

21 - **السيد هاملتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يسره الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وأعرب عن رغبته في توضيح موقف الوفد بشأن بعض المسائل. ففي حين أن القدرة على تحمل الدين تقع في المقام الأول على عاتق المقترضين السياديين، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة على استعادة القدرة على تحمل الديون والعودة إلى المسارات الاقتصادية الإيجابية، وهي تسلّم بالحاجة الملحة إلى معالجة مواطن الضعف المتزايدة المتعلقة بالديون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وأشار إلى أن شفافية الديون، بما في ذلك الكشف عن الدين العام، أمر بالغ الأهمية لتحقيق أقصى قدر من فوائد تخفيف عبء الديون ضمن الإطار المشترك، وتعزيز القدرة على تحمل الدين، والسماح بتقاسم الأعباء على نحو منصف.

22 - وفيما يتعلق بالإشارتين إلى الأقليات غير المتعاونة من أصحاب السندات في الفقرتين 35 و 36 من مشروع القرار، قال إن الولايات المتحدة تلاحظ أن قدرة أصحاب السندات هؤلاء على عرقلة إبرام صفقة يمكن أن يسمح بها القانون في العهود التي توافق عليها جهات الإصدار. ولذلك فإن الإعراب عن القلق بشأن وجوب إنفاذ العقود مسألة تقع خارج نطاق قرار تتخذه الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالإشارات إلى مقايضة الديون في الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة وفي الفقرات 32 و 43 و 44، تلاحظ الولايات المتحدة أن مقايضة الديون يمكن أن تكون، في سياق مناسب، أداة مفيدة لتحقيق أهداف محددة في مجال السياسة العامة. غير أن من المهم التمييز بوضوح بين استخدام مقايضة الديون لتحقيق أهداف في مجال السياسة العامة واستخدامها لمعالجة المسائل المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين. فمقايضة الديون هي عموما أداة ضعيفة وغير مناسبة لمعالجة المسائل الأساسية أو حل أزمات الديون الواسعة النطاق، ولا يمكن أن تحل محل برامج صندوق النقد الدولي الداعمة للإصلاح أو معالجة الديون المصممة لاستعادة القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل في حالات محددة. ولا تؤيد الولايات المتحدة استخدام مقايضة الديون لمعالجة مسائل القدرة على تحمل الدين ولا تعترف بأن الصيغة الواردة في النص تحمل دلالة على تأييد هذا الاستخدام.

23 - وفيما يتعلق بالإشارتين إلى تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها في الفقرة 26، وتحليل القدرة على تحمل الديون في الفقرة 27، قال إن الولايات المتحدة ترى أن الغرض من معالجة الديون هو استعادة القدرة على تحمل الديون بشكل أساسي في حالات الديون التي لا يمكن تحملها. ولا يُقصد من معالجة الديون تمويل المبادرات المخصصة في مجال السياسة العامة، مثل أهداف التنمية المستدامة، حتى في الحالات التي توفر فيها هذه المعالجة حيزا ماليا إضافيا وتتيح بالتالي إنفاقا إضافيا على السياسة العامة كأثر ثانوي. ولا تعترف

الولايات المتحدة بأن الصيغة الواردة في مشروع القرار تحمل دلالة على تأييدها لاستخدام أساليب معالجة الديون لأغراض أخرى غير استعادة القدرة على تحمل الديون.

24 - وفيما يتعلق بالإشارة إلى السياسات العامة التي يتبعها صندوق النقد الدولي بشأن الرسوم الإضافية الواردة في الفقرة 29، قال إن الولايات المتحدة تؤكد أن صندوق النقد الدولي له ولايته وعمليات صنع القرار الخاصة به، وهي مستقلة عن الأمم المتحدة، وأن استقلال صندوق النقد الدولي ضروري لضمان أن يظل قادرا على الوفاء بالتزاماته المالية وعلى دعم أهداف المساهمين فيه. وتشمل مجالس إدارة صندوق النقد الدولي عضوية قطرية واسعة النطاق على جميع مستويات الدخل، بما في ذلك الأعضاء المقترضون وغير المقترضين. ولذلك فمن غير المناسب، وربما يقوض ذلك الوظيفة المقصودة لتلك الكيانات، أن تسعى الأمم المتحدة إلى القيام بشكل مباشر بالتأثير على صندوق النقد الدولي أو بتقديم توصيات محددة تستهدف الصندوق، مثل تلك المتعلقة بالرسوم الإضافية. فالرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي لها دور هام في حماية المقترضين في المستقبل من خلال ضمان أن يكون لدى الصندوق موارد كافية لإقراض البلدان التي تعاني من أزمات، إذا تأخر أحد أكبر مقترضيه في سداد المدفوعات المستحقة عليه.

25 - وتابع يقول إن بالإمكان الاطلاع على معلومات إضافية عن موقف الولايات المتحدة من دور واستقلال صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والنظام المالي الدولي، والتجارة، ومنظمة التجارة العالمية، وحقوق السحب الخاصة، والتمويل بشروط ميسرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وشفافية الديون، ونقل التكنولوجيا، والجزاءات الاقتصادية، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، في بيانها العام الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

26 - **السيد موريلو فيرير** (كولومبيا): قال إن وفد بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار ولاحظ طلب الدول الأعضاء إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إجراء عملية مسح لمقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالبيئة والمناخ، من أجل تحديد التحديات والتوصيات المتعلقة بتوسيع نطاق استخدامها. وستكون عملية المسح هذه خطوة ملموسة نحو تنفيذ الدعوة الواردة في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد برعاية الجمعية العامة (الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة). وتنطوي مقايضة الديون على إمكانية زيادة الحيز المالي في البلدان النامية التي لا تعاني من ديون لا يمكن تحملها، وإمكانية أن يؤدي القيام بذلك إلى تعبئة موارد إضافية وحفز الاستثمارات في التنمية المستدامة. ولا يتمثل دور هذه الأداة في الاستعاضة عن تدابير إدارة الديون في حالات الأزمات، بل في توفير أدوات إضافية للبلدان النامية، في السياق المناسب، للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

27 - وأضاف يقول إن الفرصة متاحة للمجتمع الدولي لتحفيز استخدام هذه الأداة المبتكرة، من منظور متعدد الأطراف، للاستفادة من قصص النجاح، وتيسير التنسيق بين الدائنين من القطاعين العام والخاص، وإيجاد حوافز لتمويل آليات مماثلة، وضمان المشاركة البنّاءة لوكالات تقدير المخاطر. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تقوم بدور رئيسي في تصميم وتمويل هذه الآليات، لصالح البلدان النامية، ويأمل وفد بلده أن تراعى هذه الاعتبارات في المناقشات المقبلة.

28 - *سُحب مشروع القرار A/C.2/78/L.8.*

(ح) تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة *(تابع)* (A/C.2/78/L.18/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/78/L.18/Rev.1: تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة

29 - **السيد محمد باندي** (نيجيريا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن مشروع القرار يمثل تقدما كبيرا مقارنة بالنص الذي اعتمد في العام السابق. وقد قدم تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/78/235 خيارات وتوجيهات أساسية لمداولات اللجنة بشأن هذه المسألة.

30 - وأشار إلى أنه، في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل، أصبحت الحاجة إلى تعاون دولي فعال وشامل بشأن المسائل الضريبية أكثر إلحاحا. ومشروع القرار ليس مجرد وثيقة سياسة عامة، بل هو شهادة على العزم الجماعي على تعزيز اقتصاد عالمي أكثر إنصافا ومرونة. وهو يمثل، بالنسبة للدول النامية، منارة أمل تمهد الطريق نحو تقييم الموارد الحيوية للتصدي للأزمة الراهنة وتحقيق التنمية المستدامة. وهو يعكس أيضا التطلعات المبينة في كل من خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، ويقوي الالتزام بتوطيد نظم الضرائب وتعزيز العدالة الضريبية. وتكرر التعبير عن الحاجة الملحة إلى الإصلاح عبر مختلف المنابر

العالمية، التي تدعو، إلى جانب المبادئ الواردة في خطة عمل أديس أبابا، إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي واتباع نهج شامل إزاء التعاون بشأن المسائل الضريبية. وتشدد خطة عمل أديس أبابا على أهمية التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية كوسيلة لتعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية المستدامة.

31 - وتابع يقول إن من شأن اتفاقية إطارية للأمم المتحدة تعنى بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية أن تتماشى مع تلك الرؤية من خلال وضع معايير عالمية، وضمان زيادة الشفافية والمساءلة، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وفي حين تقر مجموعة الدول الأفريقية بمساهمات اللجان الضريبية المتخصصة ومنتديات الخبراء، فإنها تؤكد دور الأمم المتحدة بوصفها منبرا شاملا للجميع على الصعيد العالمي تكتسي خبرته أهمية حاسمة في صياغة نهج شامل إزاء التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية وكفالة أن يعكس مشروع القرار الاحتياجات والآراء الجماعية لجميع الدول الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، لا غنى عن المشاركة النشطة والحلول المبتكرة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فمشاركتهما تكفل ارتكاز استراتيجيات التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية على مجموعة متنوعة من المنظورات والخبرات التي تؤدي إلى اتباع نهج أقوى وأكثر فعالية.

32 - وأضاف يقول إن من شأن اعتماد اتفاقية إطارية للأمم المتحدة تعنى بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية أن يؤدي إلى مزايا اقتصادية كبيرة للاقتصادات الناشئة، بما في ذلك زيادة القدرات على تعبئة الموارد المحلية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية. وبالنسبة للدول المتقدمة بقدر أكبر، من شأن اتفاقية إطارية من هذا القبيل أن تحقق تكافؤ الفرص عن طريق الحد من حالات التهرب من دفع الضريبة وتجنب الضريبة. ويمكن أن يساعد تحسين التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية على الحد بدرجة كبيرة من التدفقات المالية غير المشروعة، التي تحرم العديد من الاقتصادات النامية من التمويل الحيوي، وتغذي الجريمة، وتزعزع استقرار المجتمعات. ويشكل مشروع القرار مخططا لمستقبل أكثر إنصافا وازدهارا لجميع الدول.

33 - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتونغا، وجزر البهاما، وغيانا.

34 - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى تعديل مقترح لمشروع القرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ويرد في الوثيقة A/C.2/78/CRP.7.

35 - **السيد كروكر** (المملكة المتحدة): عرض التعديل المقترح لمشروع القرار A/C.2/78/L.18/Rev.1، بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/78/CRP.7، فقال إن حكومة بلده ملتزمة ببناء نظام ضريبي دولي أقوى وأكثر إنصافا للجميع، بما في ذلك البلدان النامية. وتعترف المملكة المتحدة بالشواغل المثارة بشأن العمليات القائمة، ولا سيما أهمية استيعاب الجميع، وتقر بما تطمح مجموعة الدول الأفريقية إلى تحقيقه بطرح مشروع القرار، نظرا للحاجة الماسة إلى تمويل التنمية المستدامة. وخلال المفاوضات، سعى وفد بلده ووفود أخرى إلى المشاركة البنّاءة في تقريب وجهات النظر المختلفة وإيجاد سبيل للمضي قدما يتماشى مع الطموحات المشتركة ويحظى بتوافق الآراء.

36 - ومضى يقول إن وفد بلده أيد لهذا السبب الخيار 3 الوارد في تقرير الأمين العام (A/78/235) خلال المفاوضات، وهو يقترح حاليا إدخال تعديل على مشروع القرار من شأنه أن يغير النص ليشير إلى "إطار" بدلا من "اتفاقية إطارية". وسيكون الخيار 3 خطوة تاريخية نحو تغيير الوضع الراهن للتعاون بشأن المسائل الضريبية عن طريق التكليف بإجراء مناقشات حكومية دولية بشأن الضرائب الدولية في الأمم المتحدة. وسيتطلب تحسين النظام الضريبي من خلال مجتمع الأمم المتحدة أوسع تأييد ممكن منذ البداية وتحقيق توافق سياسي في الآراء لصالح إيجاد حلول محددة.

37 - وتابع يقول إن الخيار 2، الذي يشير إلى "اتفاقية إطارية" لا يحصل على موافقة جميع الأعضاء ولن يحظى بتوافق الآراء. وبالنظر إلى الآراء المتباينة المتبادلة خلال المفاوضات، يمثل الخيار 3 حلا وسطا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق توافق في الآراء. وسيكون من الأفضل العمل انطلاقا من أساس قوامه اتفاق كامل بين الدول الأعضاء، بدلا من العمل انطلاقا من أساس الانقسام. وستتواصل المناقشات، ويمكن البناء على الولاية الجديدة من خلال العمل البنّاء والشراكة مع جميع الدول الأعضاء.

38 - **الرئيس:** قال إنه طُلِبَ إجراء تصويت مسجل على التعديل المقترح.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

39 - **السيد محمد باندي** (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن التعديل المقترح يبقي على وضع تقييدي قائم، تظل فيه البلدان النامية مهمشة في الخطاب الدولي بشأن المسائل الضريبية. ويحرم هذا النهج تلك البلدان من أن تُسمع صوتها في العمليات الحاسمة لوضع المعايير واتخاذ القرارات. ولذلك، ترفض المجموعة رفضا قاطعا التعديل المقترح وتشجع جميع الوفود على التصويت ضده. فالتصويت تأييدا لمشروع القرار في شكله الحالي سيؤكد الالتزام الجماعي بالإنصاف والشمول وبنظام عالمي يعطي كل دولة عضو فرصة متساوية في إبداء الرأي.

40 - **السيدة جويني** (جنوب أفريقيا): قالت إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للعديد من الأفارقة، مسألة حياة أو موت، ولكن قدرتهم على القيام بذلك مقيدة بالحركة غير المشروعة والخفية لملايين الدولارات من رؤوس الأموال كل عام. ويمثل التهرب من دفع الضريبة التجارية وتجنب هذه الضريبة نحو ثلثي تلك التدفقات المالية غير المشروعة. وقد حان الوقت لكي يتصدى المجتمع الدولي لهذا الظلم في الحقوق الضريبية العالمية، الذي يؤدي إلى إفقار الملايين من الناس، ويمكن إرجاع أصله إلى حقبة عصبة الأمم، عندما كانت معظم الدول الأعضاء مستعمرات. واستمر الظلم، منذ ذلك الحين، بسبب احتكار مجموعات البلدان الغنية لوضع القواعد الضريبية على الصعيد الدولي.

41 - وتابعت تقول إن من المضلل الحديث عن الازدواجية، لأن العمل الحالي بشأن الإصلاح الضريبي الذي تقوم به كيانات أخرى يمكن إدراجه بسهولة في اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة عادلة وشاملة. وينبغي أن يكون الإصلاح الضريبي الدولي المجدي إحدى نتائج تعزيز الحوكمة العالمية لتحقيق ازدهار أكثر إنصافا واستدامة. ومن شأن تأييد مشروع القرار في شكله الحالي أن يعطيَ مفعولا حقيقيا للوعد بعدم ترك أحد خلف الركب.

42 - **السيد ميشانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يعترف بشواغل مجموعة الدول الأفريقية ويؤيد إقامة تعاون دولي أقوى وأكثر شمولا بشأن المسائل الضريبية. فآليات التعاون المتعدد الأطراف القائمة داخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي غيرها من المنظمات ليست شاملة ولا فعالة. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الروسي توسيع نطاق المناقشات المتعلقة بالضرائب في الأمم المتحدة وإنشاء منبر حكومي دولي يتمتع بعضوية عالمية لمناقشة مسائل محددة. وأعرب عن تأييد وفد بلده لمشروع القرار بشكله الحالي، الذي يمثل نهجا تدريجيا لوضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة تعنى بالتعاون بشأن المسائل الضريبية. وقال إن الوفد أحاط علما بالتنازلات التي قدمها مقدمو النص، بغية التوصل إلى حل وسط، بالنظر إلى الموقف المعوق لمعظم أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

43 - وتابع يقول إن موقف البلدان المتقدمة النمو محير. وقد أثيرت الحاجة إلى تعبئة موارد محلية إضافية في خطة عمل أديس أبابا. فبدون هذه الموارد، لن تتمكن البلدان النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو القيام بالاستثمارات اللازمة لتنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولا يمكن التصدي بفعالية للتحدي المتمثل في تعبئة الموارد المحلية في غياب نظام ضريبي دولي عادل وشامل للجميع. ولن يمكّن الإبقاء على الوضع الراهن بلدان الجنوب من تقليل اعتمادها على المساعدة المالية الخارجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وقال إن وفد بلده سيصوت ضد التعديل المقترح ويضع ثقته في العمل البناء الجاري بشأن المسائل الضريبية داخل الأمم المتحدة.

44 - **السيدة مونيوز بونس** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن المسودة الأولية لمشروع القرار تضمنت جميع العناصر الضرورية لتعميق التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، لصالح جميع البلدان. وخلال المناقشات، قدمت وفود عديدة مقترحات وتنازلات، وأبدت مرونة، بما في ذلك عن طريق أخذ شواغل الدول الأعضاء في الاعتبار. وبُذلت جهود كبيرة للتوصل إلى توافق في الآراء وتنقيح النص ليشمل مقترحات مختلف الوفود. ومن الواضح أن النص الحالي لمشروع القرار يرسي عملية ملائمة على مرحلتين، هما صياغة الإطار المرجعي على أساس مناقشات تقنية هامة والقيام في وقت لاحق بوضع اتفاقية إطارية، مما يتيح المشاركة الشاملة والمنصفة والفعالة لجميع الدول. وهذه العملية من شأنها أن تتيح أيضا إمكانية تحديد نطاق الاتفاقية الإطارية المقترحة وهدفها ومبادئها ومبادئها التوجيهية، بغية التعجيل بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030.

45 - وأضافت تقول إن قصر نتائج مشروع القرار على مجرد إطار للتعاون لن يلبيَ التطلعات التي أعربت عنها غالبية الدول الأعضاء أو يمكّنها من تحقيق رؤيتها المشتركة للتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وللأسباب السالفة الذكر، سيصوت وفد بلدها ضد التعديل المقترح وتأييدا لمشروع القرار في شكله الحالي. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدعم بقوة مبادرة مجموعة الدول الأفريقية، التي تمثل تقدما ملموسا نحو إصلاح الهيكل المالي الدولي الذي تمس الحاجة إليه.

46 - *وبناء على طلب ممثل نيجيريا، أجري تصويت مسجّل على التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/78/CRP.7.*

المؤيدون:

الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وإريتريا، وإسواتيني، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، واليمن.

الممتنعون عن التصويت:

الإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وباراغواي، وبوتان، وبيرو، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وفييت نام، وقطر، وكمبوديا، والنرويج، وهايتي، وهندوراس.

47 - *رُفض التعديل الشفوي المقترح بأغلبية 107 أصوات مقابل 55 صوتا، مع امتناع 16 عضوا عن التصويت.*

48 - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الذي أُعد فيما يتصل بمشروع القرار A/C.2/78/L.18/Rev.1، بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/78/L.73، وقال إنه طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/78/L.18/Rev.1 ككل.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

49 - **السيد موريللو فيرير** (كولومبيا): قال إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار تأييدا تاما ويسلّم بالأهمية الحاسمة لاعتماد حلول متعددة الأطراف لمواجهة التحديات التي تطرحها الضرائب في اقتصاد معولم ورقمي يتجاوز المفاهيم التقليدية للوجود المادي الكامنة وراء القواعد الضريبية. وقد وصلت حركة رؤوس الأموال والشركات والأفراد إلى نقطة أصبحت فيها الحدود الضريبية الوطنية غير كافية تماما وأصبح هناك حاجة إلى التعاون الدولي الفعال لفرض الضرائب بالشكل المناسب على تلك الجهات الفاعلة. ويتطلب إحراز تقدم في هذا الصدد اتباع نهج شامل يمكّن جميع البلدان من المشاركة بصورة منصفة ومجدية، دون شروط مسبقة، في عمليات وضع جداول الأعمال واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن الاستفادة من إمكانات النظم الضريبية لتحسين تعبئة الموارد اللازمة لمواجهة تحديات عدم المساواة والفقر وتغير المناخ والتنمية المستدامة.

50 - وفي هذا الصدد، تابع يقول إن مشروع القرار يؤكد على الحاجة إلى اتفاقية إطارية بشأن الضرائب الدولية، ويشرع، بغية تيسير التوصل إلى توافق في الآراء، في عملية حكومية دولية لتحديد إطارها المرجعي، مما سيتيح للدول الأعضاء المشاركة تدريجيا في المناقشات وتقييم أهمية هذا الإجراء وآثاره. ولضمان التوصل إلى حل شامل لتحديات التعاون بشأن المسائل الضريبية، سيكون من الضروري مراعاة الترتيبات القائمة، واعتماد نهجي التكامل والتنسيق عند الاقتضاء، وتحديد مواطن القوة وفرص التحسين. وينبغي الاسترشاد في عملية صنع القرار بالإنجازات والخبرات والقدرات التقنية للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والكيانات الأخرى ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تشارك بنشاط في المناقشات، بروح من الانفتاح والإبداع، وأن تنحّيَ جانبا الرواية الكاذبة القائلة بأن وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة يتعارض مع الترتيبات القائمة. وسيتعين على المجتمع الدولي، في الوقت الذي يسعى فيه إلى تصميم أكثر الصكوك مشروعية قدر الإمكان، أن يتجنب الازدواجية، وأن يبنيَ على التدابير القائمة ويحسنها حيثما أمكن ذلك.

51 - ومضى يقول إن وفد بلده يتطلع إلى المشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بالمسائل الموضوعية ذات الأولوية لبلدان الجنوب، مثل تنظيم التدفقات المالية غير المشروعة والشواغل الأربعة الملحة المثارة في إطار منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تموز/يوليه 2023. وقال إن كولومبيا تشاطر الرؤية المتمثلة في إقامة نظام ضريبي دولي منصف وفعال وستصوت تأييدا لمشروع القرار الذي يمثل خطوة أساسية في هذا الاتجاه.

52 - **السيد إيمانويل** (إندونيسيا): قال إن إندونيسيا تدرك أهمية التعاون الدولي الشامل والفعال تماما بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة. وتبرز الحالة الراهنة للضرائب العالمية الحاجة إلى مكافحة تجنب الضريبة والتهرب من دفع الضريبة والتدفقات المالية غير المشروعة، وأهمية استرداد الأصول المسروقة وإعادتها. ومن شأن وضع أكثر شمولا على المستوى المتعدد الأطراف أن يساعد على مواجهة تلك التحديات والتعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، سيصوت وفد بلده تأييدا لمشروع القرار.

53 - وتابع يقول إن إندونيسيا تقر بالعمل الجاري في سياق الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وهو الحل ذو الركيزتين لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد (الحل ذو الركيزتين) الذي طرحته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين والمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. ولا يعني وضع اتفاقية إطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية بالضرورة الحاجة إلى البدء من الصفر، حيث يمكن للمجتمع الدولي أن يبني على التقدم المحرز في الأطر القائمة للتعاون بشأن المسائل الضريبية. ومن خلال القيام بذلك بطريقة شاملة للجميع، سيكفل المجتمع الدولي تحقيق الهدف الجماعي المتمثل في التعاون الفعال. ويمثل مشروع القرار، على الرغم من اختلاف المواقف بشأنه، دعوة إلى اتخاذ إجراء عاجل وإحراز تقدم مجدٍ، من خلال الحوار البنّاء والمشاركة المستمرة.

54 - **السيدة ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها لا يمكنه الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، لأن مضمون مشروع القرار والعملية التي اتبعت أثناء المفاوضات قد تمخضا عن نتائج من المرجح أن تكون تكرارا للمفاوضات الحكومية الدولية القائمة المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، وأن تؤدي إلى تقويضها. ولم يحظ مشروع القرار بتوافق الآراء اللازم لتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية لصالح جميع البلدان.

55 - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة تواصل دعمها القوي للجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل الضريبي الدولي، وتحقيق استقرار النظام الضريبي الدولي، باستخدام نهج ذي ركيزتين يقوده الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، ولا تزال على التزامها بخطة عمل أديس أبابا. وقد جرت المفاوضات بشأن الإطار الجامع في سياق قدمت فيه 141 ولاية قضائية مدخلات، واتُّخذت القرارات بتوافق الآراء، مما أتاح لكل عضو من الأعضاء صوتا حقيقيا في صنع القرار، وزاد من احتمال التوصل إلى حلول مستدامة. وفي حين يركز الحل ذو الركيزتين تحديدا على ضريبة دخل الشركات، فإن أعمالا هامة أخرى تجري حاليا في مجال التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وقد تكون منظمات أخرى أكثر ملاءمة للقيام بذلك العمل، مثل الأمم المتحدة، التي لها دور رئيسي ينبغي أن تؤديه في ذلك الصدد.

56 - وأردفت قائلة إن الولايات المتحدة دخلت في مفاوضات على أمل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار يمكّن من إنشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص قادر على الاستفادة من قوة الأمم المتحدة لوضع مقترحات ضريبية لا تقوض التقدم المحرز في منتديات أخرى. وفي حين قدمت عدة بلدان مقترحات توفيقية للنظر فيها، فقد تم تجاهل محاولات لمناقشة تلك المقترحات أو التوصل إلى توافق

في الآراء. وقد أعرب وفد بلدها عن تقديره وتأييده للتعديل الذي اقترحته المملكة المتحدة، ويعرب عن أسفه لأنه لن يدرج في النص النهائي. ولا يمكن لأي عملية أن تعزز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية أو تحقق نتائج مجدية دون توافق واسع في الآراء بين البلدان. وتعمل حاليا منتديات على درجة عالية من استيعاب الجميع، مثل الإطار الجامع، على تحقيق تلك الغاية. وقد أتيحت للأمم المتحدة فرصة لاستكمال تلك الجهود، ومواصلة دعم أهداف التنمية المستدامة. غير أنه نظرا إلى أن العملية المبيّنة في مشروع القرار سوف تقوض الجهود الحالية لتحسين النظام الضريبي الدولي، فإن الولايات المتحدة ستصوت ضده.

57 - *بناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/78/L.18/Rev.1.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسواتيني، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، والإمارات العربية المتحدة، وآيسلندا، وبيرو، وتركيا، والسلفادور، وكوستاريكا، والمكسيك، والنرويج.

58 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/78/L.18/Rev.1 بأغلبية 125 صوتا مقابل 48 صوتا، وامتناع 9 أعضاء عن التصويت.*

59 - **السيد مارتن كوس** (إسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فقال إنه لا بد من وضع معايير ضريبية عالمية، من أجل تهيئة مجتمع دولي متماسك ومزدهر. ولذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الإجراءات الرامية إلى كفالة نظام ضريبي دولي عادل وفعال، ويتطلع وإياها إلى بدء مناقشات حكومية دولية تأخذ في الاعتبار الترتيبات القائمة، الدولية منها والمتعددة الأطراف. ويعترف الاتحاد ودوله بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما في دعم جهود البلدان النامية لتعبئة الموارد المحلية وتمويل استراتيجياتها الإنمائية، وهو ملتزم وإياها بالعمل الجاري للإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين، الذي يسعى إلى إصلاح

النظام الضريبي الدولي، بسبل منها زيادة عدد أعضائه والحل ذي الركيزتين. وإضافة إلى ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل الجاري للمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية من أجل مكافحة التهرب الضريبي في الخارج، ووضع معيار عالمي للشفافية في المسائل الضريبية. ومن المهم مواصلة وضع تلك المعايير الضريبية العالمية، وتجنب ازدواجية العمل وعدم اتساق النتائج.

60 - وأضاف قائلا إنه، منذ بداية المفاوضات، انخرط الاتحاد الأوروبي فيها بشكل علني وبنّاء وبحسن نية، وشارك في جميع المفاوضات والحوارات الرسمية وغير الرسمية مع الدول الأعضاء الأخرى، بهدف تحقيق توافق في الآراء وحل توفيقي. وقد أسهم في ذلك بتقديم مقترحات تسعى إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في المسائل الضريبية، وزيادة استيعاب الجميع والفعالية، والاستفادة من مواطن القوة وأوجه التكامل في مختلف المحافل المعنية بالتعاون الضريبي، دون استبعاد أي خيار.

61 - وأردف قائلا إن من المؤسف أن مشروع القرار لا يعكس مختلف الآراء والشواغل والمقترحات التوفيقية التي أعربت عنها وفود كثيرة خلال المفاوضات. ولا يضمن النص المراعاة الكاملة للاتفاقات الدولية والمتعددة الأطراف القائمة، بما في ذلك الاتفاقات المؤيدة للشفافية والإنصاف الضريبيين التي أرسيت على مدى سنوات عديدة، والتي تقدم فوائد عالمية. وستتطلب المقترحات المقدمة في مشروع القرار موارد ووقتا من جميع الولايات القضائية في سياق تشارك فيه معظم الدول الأعضاء مشاركة نشطة بالفعل في الإطار الجامع وغيره من المشاريع التي يُتوقع أن تحقق نتائج غير مسبوقة.

62 - ومضى يقول إنه، في ضوء ما تقدم، لا يمكن للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأييد مشروع القرار بشكله الحالي. ومع ذلك، يقرّ الاتحاد الأوروبي ودوله بالافتقار الملحوظ إلى استيعاب الجميع في الاتفاقات الدولية القائمة، فيما يتعلق بالعمليات وبوضع جدول الأعمال، وهو مصمم وإياها على إجراء تحسينات كبيرة في ذلك الصدد، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات والهياكل الدولية ذات الصلة. ويرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالجهود التي يبذلها الإطار الجامع من أجل جعل عضويته الواسعة أكثر شمولا.

63 - **السيد رويدياز بيريز** (شيلي): قال إن المناقشات الجارية المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية قد سعت، في السنوات الأخيرة، إلى التخفيف من حدة الآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تحدثها السياسات الضريبية لفرادى البلدان على التجارة والاستثمار عبر الحدود. ويجري حاليا تنفيذ خطة عام 2030 في سياق يحتاج فيه الهيكل المالي الدولي إلى تلبية الاحتياجات العالمية الراهنة التي تتسم بتغير المناخ، وتنامي المخاطر النُظمية، والاستفحال الشديد لعدم المساواة، وتغلغل التحيزات الجنسانية، ووصول الأسواق المالية درجة من الاندماج تجعلها عرضة للتأثيرات، والتطورات الهائلة التي طرأت على كل من الصعيد الديمغرافي والتكنولوجي والاقتصادي والجيوسياسي. ولا بد من تعبئة تمويل مستقر واستثمار طويل الأجل ومعالجة تكلفة المديونية بالنسبة للبلدان النامية، وحصولها على السيولة إبان الأزمات، ونقص الاستثمار في المنافع العامة العالمية.

64 - وأضاف قائلا إن شيلي تؤيد مشروع القرار، وتشدد على ضرورة مراعاة أوجه التقدم التي أحرزتها الهيئات الأخرى المتعددة الأطراف. وينبغي وجود قدر أكبر من الحوار والتعاون لمعالجة مسألة التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية في إطار الأمم المتحدة بطريقة تُكمل عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولا تتعارض معه. ومن الأهمية بمكان الدفع قدما نحو تعاون دولي شامل للجميع وتشاركي وفعال تماما ومعالجة مسائل مثل التهرب الضريبي وتجنب الضريبة والتدفقات المالية غير المشروعة. وتوجد أيضا حاجة إلى الحد من التقوقع، وتجنب الازدواجية، والاعتراف بالمنتديات التي أحرزت تقدما في هذا القطاع. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان التهرب الضريبي وتجنب الضريبة من التحديات الرئيسية التي أدت، إلى جانب عوامل أخرى، إلى إنشاء منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية، في تموز/يوليه 2023. وأخيرا، فإن شيلي تعرب عن رغبتها في الانضمام إلى اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المقترحة بقيادة الدول الأعضاء، بما في ذلك المكتب التابع لها، ابتغاء زيادة التعاون والإسهام في المناقشات.

65 - **السيدة كونسبسيون جاراميلو** (بنما): قالت إن وضع اتفاقية دولية فعالة وشاملة للجميع بشأن التعاون الضريبي هو أفضل طريقة لتوفير محفل مُوات يوفر حقوقا متساوية للجميع ومعايير شاملة عالمية. وإن اتفاقية من هذا القبيل سوف تسمح بإجراء مناقشات حكومية دولية تشاركية داخل الأمم المتحدة، وإنشاء آليات ديمقراطية جديدة لرصد القواعد الضريبية العالمية، وتقييمها، واتخاذ قرار بشأنها. والتحدي المتمثل في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة هو تحد صعب بوجه خاص يواجه البلدان النامية، التي تتطلب علاقاتها المباشرة مع الكيانات والهيئات بذل جهود كبيرة لإزالتها من القوائم التمييزية التي

تعوق تنميتها ونموها الاقتصادي وقدرتها على اجتذاب الاستثمارات. وبناء على ذلك، فإن التفاعل بين جميع الجهات الفاعلة على قدم المساواة هو أمر أساسي لتعزيز عمليات الإشراف والتنظيم في النظام الضريبي الدولي، من أجل ردع الأنشطة الإجرامية وكشفها ومكافحتها على نحو فعال، وبالتالي منع استخدام تلك القوائم لأغراض أخرى.

66 - وأضافت قائلة إن بنما لا تزال على التزامها بزيادة الشفافية في المسائل الضريبية والتعاون مع الولايات القضائية الأخرى لمكافحة التهرب الضريبي، وقد أنشأت شبكة دولية من المعاهدات الضريبية المتفاوض عليها تسمح بتبادل المعلومات الضريبية. وقد رفعت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مؤخرا اسم بنما من "قائمتها الرمادية"، وذاك دليل آخر على التزام بنما بالتصدي لغسل الأموال، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتمويل الإرهاب. غير أن وفد بلدها يدعو، في ذلك الصدد، إلى وضع أحكام وشروط متسقة وعادلة وعالمية خالية من الإجراءات الانفرادية المبهمة، التي يمكن أن تؤثر على تنمية البلدان.

67 - **السيد كروكر** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لزيادة تعبئة الموارد المحلية، من أجل تمويل التنمية المستدامة. وقد أعلنت حكومة بلده مؤخرا عن تخصيص 17 مليونا من الجنيهات الإسترلينية لمساعدة البلدان النامية على تحصيل ضرائب مستحقة لها، وهي تمول بناء متبادلا للقدرات فيما بين الأقران لصالح السلطات المعنية بالإيرادات في البلدان الأفريقية، بما فيها غانا ورواندا. وترأس المملكة المتحدة حاليا منتدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بشبكة بناء القدرات في مجال الإدارة الضريبية، وهي تسهم في مبادرة مفتشي ضرائب بلا حدود التي تقودها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي وقت سابق من ذلك الأسبوع، نشرت حكومة بلده كتابا أبيض تلتزم فيه ببناء نظام ضريبي وطني أقوى وأكثر إنصافا للجميع، باستخدام الخبرة التقنية والعضوية الواسعة والدعم السياسي للإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين، والمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. وهذه الإجراءات سوف تعزز القدرة الجماعية للمجتمع الدولي على التصدي للتهرب الضريب وتجنب الضريبة، ومكافحة الممارسات الضريبية الضارة، والتصدي للتحديات الناشئة التي تطرحها الرقمنة.

68 - وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة تؤيد أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز إدماج البلدان النامية وإسماع صوتها في تلك الآليات. ويوجد مجال لمناقشات حكومية دولية بشأن المسائل الضريبية داخل الأمم المتحدة، من أجل البناء على المبادرات القائمة. ويمكن تحقيق ذلك الهدف دون حدوث تكرار لعمل الإطار الجامع والمنتدى العالمي، أو تحميل الميزانيات الوطنية أعباء إضافية، أو تجزئة النظام الضريبي الدولي. وفي حال المضي قدما في وضع اتفاقية إطارية، فإن ذلك سوف ينطوي على ازدواجية، وسوف يكون بمثابة إنشاء نظام موازٍ، بدلا من أن يكون عملية تكميلية. وسوف تؤثر تجزئة النظام الضريبي الدولي سلبا على جميع البلدان. ولذلك السبب، فإن وفد بلده وكثيرا من الوفود الأخرى لا يمكنها تأييد مشروع القرار. وأيّ عملية جديدة للأمم المتحدة بشأن الضرائب سوف يتعين أن تستند إلى توافق واسع في الآراء لكي تكون فعالة. وبالنظر إلى أن مشروع القرار يفتقر إلى تأييد ما يزيد على ثلث جميع الدول الأعضاء، فقد اقترح وفد بلده حلا توفيقيا يستند إلى الخيار 3 من تقرير الأمين العام، كان من شأنه أن يحقق توافقا في الآراء. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل النظر في هذا الخيار في المداولات المقبلة.

69 - **السيدة براتيست** (النرويج): قالت إن وفد بلدها امتنع عن التصويت على مشروع القرار والتعديل الذي اقترحته المملكة المتحدة. وإن النرويج تولي أهمية كبيرة لموضوع التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وقد شاركت مشاركة بنّاءة في المناقشات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء. وتعتبر حكومة بلدها التعاون الضريبي والشفافية المالية أولويتين رئيسيتين، ولديها طموحات كبيرة في مكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، من أجل مكافحة أوجه عدم المساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعبئة الموارد المحلية وفرض الضرائب على الأفراد والشركات هما عنصران رئيسيان في تلك الجهود.

70 - وأضافت قائلة إن النرويج تسلم بمشروع القرار بوصفه دعوة إلى زيادة الموارد المتاحة إلى أقصى حد، واستخدامها من أجل التنمية المستدامة، وإعادة تشكيل ملامح المشهد الاقتصادي العالمي، لما فيه فائدة الجميع. وسوف يكون بذل مساعي التعاون الضريبي بفعالية أكبر وعلى نحو أشمل أمرا بالغ الأهمية في تحقيق تلك الغاية. وقد أثبتت الأمم المتحدة أهميتها في الارتقاء بمستوى الطموح في المسائل الضريبية العالمية. حيث حققت لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية معالم هامة، والنرويج جهة مانحة رئيسية لها. وأحرز التقدم

أيضا في مجال التعاون الضريبي تحت مظلة تمويل التنمية، مما يدل على القيمة المضافة للمناقشات الضريبية داخل الأمم المتحدة.

71 - واستدركت قائلة إن النرويج كانت تود لو تم التوصل إلى اتفاق أوسع نطاقا عبر الخطوط الجغرافية والإقليمية لكفالة اعتماد تدابير التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية على نطاق عالمي، وتوفير فوائد لجميع الحكومات ودافعي الضرائب. وكان من الأجدى أن تشفع الدعوة إلى وضع صك شامل للجميع بدراسة أدق للخيار المقترح في مشروع القرار، ربما من جانب فريق عامل. وينبغي أن ينطوي عمل الأمم المتحدة على تطلع إلى تحقيق شرعية وتأييد واسعين لدى أعضائها. وسيكون من المفيد إجراء تحليل شامل وتلقي مدخلات موضوعية من جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية، لكفالة أن تكمل المنظمة العمل الهام الجاري في أماكن أخرى، ولا تكرره. وينبغي للجنة الثانية، في توقها إلى رؤية مزيد من التقدم، ألّا تنسى الخطوات الإيجابية التي اتُّخذت بالفعل، وأن تسعى إلى الحفاظ على المكاسب التي حققتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين. ويمثل الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح والحل ذو الركيزتين إعادة تشكيل أساسية للإطار الضريبي الدولي، حيث كان عمل المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية حاسما في مكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة. ولا تزال النرويج منخرطة بشكل كامل في عمل تلك الآليات، وهي تدعو الدول الأعضاء، في مساعيها المستقبلية، إلى الاستفادة من إنجازات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة دون تداخل بين الأعمال الجارية.

72 - **السيد موت** (جزر البهاما): قال إن مشروع القرار هو خطوة هامة نحو نظام ضريبي عالمي منصف وشامل للجميع. فعلى مدى ما يزيد على ستة عقود، أهملت السياسات الضريبية الدولية التي صاغتها وفرضتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التصدي للتحديات والاختلافات المتأصلة في ديناميات التنمية التي تواجهها بلدان الجنوب، أو فشلت في التصدي لها. وخلال تلك الفترة، كابدت البلدان النامية خطر اختلال التوازن في الهيكل المالي الدولي، وعدم اتساق السياسات المتناقضة في مجالي الضريبة والخدمات المالية، مما أدى إلى خنق نموها الاقتصادي. وينمي مشروع القرار روح المشاركة، ويدعو إلى أطر مرجعية منصفة ذات أثر حقيقي. وهو يمهد الطريق لإنشاء منتديات ومساحات تجارية لم تختبر من قبلُ، وتفتقر إلى الحوافز، ويصور مستقبلا تفيد فيه الخدمات والتجارة جميع البلدان، وتعزز استيعاب الجميع والتعاون الحقيقيين.

73 - وأضاف قائلا إن جزر البهاما تؤيد الإجراءات التي تؤدي إلى نظم متعددة الأطراف تكون أكثر إنصافا وشمولا. وإبرام اتفاقية إطارية متعلقة بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية سوف يمكّن البلدان، ولا سيما بلدان الجنوب، من المشاركة بنشاط في صياغة المعايير الضريبية الدولية، وفي الوقت نفسه، تحقيق الإنصاف وبناء قدرات إنمائية جديدة. وسوف يكفل هذا الإطار أيضا وضع بروتوكولات لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب، التي تؤدي إلى خسارة مئات بلايين الدولارات من الإيرادات الضريبية سنويا. وبمعالجة تلك المسألة، فإن اللجنة تتخذ خطوة هامة نحو الحفاظ على النزاهة المالية للبلدان الضعيفة، وتوليد المزيد من الإيرادات لتمويل التنمية.

74 - وأردف قائلا إن مشروع القرار يؤكد الحاجة إلى نظام دولي للتعاون بشأن المسائل الضريبية يتسم بالشفافية وشمول الجميع. وفي الوقت الراهن، لا تكفل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، ولا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إمكانية مشاركة البلدان النامية مشاركة مجدية في عملية صنع السياسات. وترحب جزر البهاما بإنشاء لجنة حكومية دولية مخصصة مفتوحة باب العضوية بقيادة الدول الأعضاء، سوف تساعد على تصحيح ذلك الوضع. والتأييد الساحق لمشروع القرار هو دليل واضح على أن أغلبية الدول الأعضاء تعترف بوجود أوجه عدم المساواة في النظام الضريبي الدولي الحالي، وأنها وقعت ضحية لقواعده التعسفية وغير المتساوقة. ومن ذلك المنطلق، فإن اعتماد مشروع القرار يمثل تطلعا إلى الإنصاف واستيعاب الجميع والتنمية المستدامة والتعاون بشأن المسائل الضريبية.

75 - **السيد سيلفربرغ** (إسرائيل): قال إن النظام الضريبي الدولي الحالي يواجه تحديات كبيرة في عصر رقمي معولم، وينبغي تكييفه بحيث يتلاءم مع القرن الحادي والعشرين ومع احتياجات جميع البلدان. وينبغي للدول الأعضاء أن تعمل معا على إيجاد آليات تعاون مناسبة لدعم البلدان النامية بأنجع وأشمل الطرق. ولتلك الأسباب، فقد انخرطت إسرائيل في الجهود الرامية إلى النهوض بعمل الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين. وشارك أكثر من 140 بلدا بشكل نشط ومنصف في المناقشات الجارية، ووردت مدخلات من مختلف الجهات المعنية طوال العملية. والعمل جار بالفعل على التوصل إلى حل دولي للتحديات الضريبية. ويمكن لعملية جديدة

أن تشكل تكرارا للجهود وتجاهلا للإنجازات الهامة، مما سيزيد من تأخير النتائج التي ينشدها الجميع.

76 - وأضاف قائلا إن المضي قدما في وضع إطار ضريبي داخل الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى استبعاد مشاركة ذوي الخبرة المطلوبة لمثل هذه المناقشات الضريبية المعقدة. وسيكون من الأفضل أن يعالج خبراء فنيون هذا الإجراء التقني والدقيق والمتقن في إطار مسار العمل الحالي. وينبغي أن تكون الخطوة التالية إجراء مناقشة سبل تكملة الجهود المبذولة ضمن الإطار الجامع، من أجل تجنب الازدواجية وعدم اليقين في المستقبل داخل القطاع الخاص، الذي سيتعين عليه التعامل مع اللوائح الدولية المعقدة. وينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تحسين النظام الضريبي العالمي توافقية وفعالة وشاملة للجميع. وسوف تضطلع إسرائيل بدور نشط وبنّاء في وضع هذه الأطر.

77 - **السيد فراي** (سويسرا): قال إن وفد بلده ظل منفتحا ومرنا خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار، وأيد بصورة بناءة عدة مقترحات توفيقية قدمت طوال العملية. غير أن الاتفاقية الإطارية الملزمة قانونا المقترحة في النص لن تؤدي إلى الهدف المنشود المتمثل في التعاون الدولي الفعال والشامل للجميع بشأن المسائل الضريبية. واعتماد عملية قائمة على توافق الآراء هو السبيل الوحيد لوضع اتفاقية إطارية قابلة للتنفيذ على نطاق واسع تفيد البلدان النامية. وعلى العكس من ذلك، فإن عملية قائمة على أغلبية بسيطة سوف تشكل مخاطرة بتجاهل بعض البلدان، ووضع قواعد ضريبية لا يمكن تنفيذها على نطاق واسع. وفي ذلك السياق، من المرجح ألّا ينحصر تأثير الازدواجية في استنزاف الموارد المحدودة أصلا، ولا سيما في البلدان النامية، بل سوف يؤدي أيضا إلى تجزئة الهيكل الضريبي الدولي. وفي حين تشك سويسرا في أن يؤدي الهيكل المقترح إلى تحقيق شمول أكبر، فإنها ستواصل إبداء الانفتاح والمرونة في المراحل المقبلة من العملية.

78 - **السيد أوهري** (ليختنشتاين): قال إن تعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية كانت أولوية منذ فترة طويلة بالنسبة لليختنشتاين، التي تلتزم بالتعاون الدولي للتصدي للتهرب الضريبي، وكفالة بيئة ضريبية أكثر شفافية، وتعزيز سيادة القانون. وإن معالجة هذه المسائل هي أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي العام السابق، انضم وفده إلى توافق الآراء بشأن النسخة السابقة لمشروع القرار، وأكد فهمه الراسخ بأن بذل مزيد من الجهود لتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية ينبغي أن يستند إلى المبادرات القائمة، بدلا من خلق ازدواجية في العمليات. ولذلك السبب، فقد أيد فكرة إنشاء فريق عامل يتولى إجراء دراسة شاملة للهيكل الضريبي العالمي، ويقدم توصيات محددة إلى اللجنة لتحسين جهود التعاون.

79 - وأضاف قائلا إن من المؤسف أن مؤيدي مشروع القرار لم يوافقوا على ذلك الاقتراح التوفيقي، الذي كان سيسمح بالنظر بمزيد من التعمق في المسألة، ويمنح الدول الأعضاء مزيدا من الوقت للإعداد لعملية متابعة. وإن قرار السعي إلى وضع اتفاقية إطارية لا يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة والبنّاءة التي أعربت عنها دول أعضاء كثيرة، ونتائج العملية الحالية معرضة لخطر ألّا تكون فعالة ولا شاملة للجميع. ولتلك الأسباب، فإن وفد بلده لا يمكنه أن يؤيد مشروع القرار.

80 - **السيدة برينغل** (نيوزيلندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا وكندا، فقالت إن وفود تلك الدول تؤيد القول بضرورة التعاون الدولي من أجل كفالة فرض الضرائب على نحو عادل وفعال دعما لتعبئة الموارد على الصعيد المحلي. وقد أحاطت تلك الدول علما بالشواغل المعرب عنها فيما يتعلق بآليات التعاون الضريبي القائمة، وأيدت المشاركة الفعالة لجميع البلدان في وضع معايير دولية للسياسات الضريبية.

81 - وأضافت قائلة إن تقدما كبيرا أحرز في السنوات الأخيرة في المبادرات التي تقودها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فقد وُسعت وحُسنت الترتيبات المؤسسية لتمكين جميع البلدان المهتمة من المشاركة الفعالة، مما أدى إلى نجاحات ملموسة، بما في ذلك إنهاء سرية المصارف. وتقوم حاليا أكثر من 100 ولاية قضائية بتبادل المعلومات الضريبية، وهو أمر أساسي لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، ووضعت أكثر من 140 ولاية قضائية حدا أدنى عالميا للضريبة سوف يحد من نقل الأرباح والتنافس الضريبي. وتمثل هذه النجاحات التي حققها المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية والإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين ثمرة العملَ الشاق الذي قامت به مجموعة كبيرة من البلدان التي عملت معا من أجل الصالح العام. ويمكن للإصلاحات أن تسهم في كفاءة واستقرار النظام الضريبي الدولي، وهي تعود بفائدة كبيرة على البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، على حد سواء. ويلزم أن يستمر التعاون لزيادة تعزيز السياسات الضريبية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

82 - واستدركت قائلة إن من المؤسف أنّ مشروع القرار يعكس تقديرا طفيفا للاتفاقات الضريبية الدولية القائمة، ويركز على وضع

ترتيب قانوني ملزم، دون أن يقيّم أوّلا الثغرات القائمة في النظام الحالي. وينبغي رأب الثغرات المحددة عن طريق الاستفادة من الترتيبات القائمة، والبناء عليها. ويبدو أن مشروع القرار يهدف إلى إزاحة الترتيبات القائمة أكثر مما يهدف إلى استكمالها. وتعرب أستراليا وكندا ونيوزيلندا عن قلقها من أن هذا النهج سيثبت عدم فعاليته في دعم المزيد من التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، ويمكن أن يقوض فعالية الترتيبات القائمة عن طريق خلق ازدواجية وعدم اتساق وتجزئة، والتسبب في الوقت نفسه في إجهاد الموارد الشحيحة. وينبغي بذل جهود أكبر لتحديد جوانب النظم الضريبية المحلية والدولية التي سوف تتيح إحراز تقدم حقيقي في تعبئة الموارد المحلية من خلال زيادة التعاون الضريبي. وينبغي النظر في السبل التي يمكن بها للبلدان والمنظمات الدولية أن تواصل العمل معا على مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها الضريبية. وينبغي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تحسنا تنسيق جهودهما للاستفادة، على أفضل وجه، من خبرة كل منهما وتعظيم أثر أعمالهما.

83 - وأردفت قائلة إنه لم يتسنَ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما. وقد شعرت أستراليا وكندا ونيوزيلندا بخيبة أمل بسبب فشل اللجنة في اعتماد نهج ييسر المناقشات الموضوعية التي جرت طوال المفاوضات. وسوف يستلزم التعاون الدولي الشامل للجميع بشأن المسائل الضريبية مشاركة مجدية وفعالة من جانب جميع البلدان، عن طريق حوار ومشاركة حقيقيين. والعملية الحالية لا تسمح بإجراء حوار شامل للجميع فيما بين جميع البلدان. وفي حين لم يمكن لأستراليا وكندا ونيوزيلندا تأييد مشروع القرار، فإنها لا تزال على التزامها بتعاون دولي أشمل بشأن المسائل الضريبية.

84 - **السيد محمد باندي** (نيجيريا): قال إن المجتمع الدولي قد وصل إلى لحظة محورية في مسيرته نحو نظام ضريبي عالمي أكثر إنصافا وشمولا. واعتماد مشروع القرار ليس مجرد انتصار للبلدان النامية، ولكنه أيضا انتصار للتعاون الدولي المنصف. وقد كان للالتزام بالعدالة الضريبية العالمية، والإيمان بمبدأي استيعاب الجميع والإنصاف، أهمية أساسية في تحقيق هذا النجاح التاريخي. وقد أرست الدول الأعضاء سابقة لما يمكن تحقيقه من خلال وحدة الصف والهدف المشترك.

85 - وأضاف قائلا إن نيجيريا تقرّ بالتحفظات التي أعربت عنها بعض الوفود فيما يتعلق بمشروع القرار، وتفهم أن هذه القرارات غالبا ما تكون معقدة وتحركها عوامل مختلفة. وينبغي لجميع الأطراف أن تنخرط في مزيد من المناقشات والجهود التعاونية، بروح من التفاهم والحوار المستمر، من أجل العمل على إقامة نظام ضريبي عالمي يعود بالنفع على الجميع، ويكفل التنمية المستدامة والعدالة الشاملة للجميع في جميع أنحاء العالم. ومشروع القرار هو خطوة نحو تصحيح الاختلالات القائمة منذ أمد بعيد في الهيكل الضريبي الدولي، وهو يمثل تطلعا جماعيا إلى عالم يكون فيه لكل دولة، بغض النظر عن حجمها أو مكانتها الاقتصادية، صوت في رسم السياسات التي تحكم الاقتصاد العالمي. ولا ينبغي النظر إلى التحديات الماثلة أمامنا على أنها عقبات، بل على أنها محفزات لمزيد من الابتكار والتعاون. ومن خلال تنسيق المصالح الاقتصادية المتنوعة، والتكيف مع الاقتصاد الرقمي، وكفالة التمثيل العادل لجميع الدول، ولا سيما في مواجهة التفاوتات الاقتصادية، فإنه يمكن للمجتمع الدولي تعميق التعاون، وتعزيز الحكمة الجماعية، وإبداء التزامه بنهج شامل للجميع على الصعيد العالمي.

86 - وأردف قائلا إن عمل اللجنة بعيد كل البعد عن الانتهاء. وإن المهمة الحقيقية تتمثل في التنفيذ الفعال للمبادئ والمبادئ التوجيهية الواردة في مشروع القرار. وهو يتطلع إلى مواصلة التعاون والحوار المفتوح مع جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي وإنشاء نظام ضريبي يصون كرامة وحقوق جميع الشعوب.

87 - **السيد نيشيغوري** (اليابان): قال إن اليابان تركز تركيزا كبيرا على تعزيز التعاون الضريبي، وتقر بالحاجة الماسة إلى إصلاح النظام الضريبي الدولي كخطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 17. وقد أبرزت اليابان مساهماتها البشرية والرأسمالية في ذلك الصدد، وعملت مع المؤسسات المعنية، بما فيها الأمم المتحدة.

88 - وأضاف قائلا إن اليابان، وإن كانت تلتزم بالتعاون الضريبي، غير قادرة حاليا على تأييد مشروع القرار. وإن انعدام توافق الآراء ليس ناجما عن افتقار إلى الإخلاص، بل عن الحاجة إلى مزيد من المداولات بشأن فعالية التعاون الضريبي الدولي وشموليته للجميع، نظرا لأهمية هذا التعاون وتعقيده. ويمر المجتمع الدولي بمنعطف حاسم، وهو سيمضي إلى أبعد من ذلك، ويحقق تعاونا أكثر جدوى وفائدة بالتوصل إلى فهم مشترك متين بشأن سبل المضي قدما.

89 - وأردف قائلا إن اليابان لا تعتزم إنكار أهمية التعاون الضريبي الدولي الفعال والشامل للجميع في الأمم المتحدة. غير أن تحقيق مستقبل أفضل يتطلب مواصلة المناقشات لتحديد هدف مشترك في مجال الضرائب. وينبغي أن يتحقق تعاون أمثل بين جميع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة. وتواجه الأهداف الإنمائية للألفية

عقبات متزايدة، ولا يمكن إهدار الموارد الموجودة. وقد آن الأوان لتعزيز التمويل الشفاف والعادل للتنمية، وفقا للقواعد الدولية، من أجل تحقيق النمو المستدام في البلدان النامية. ومما يثير القلق، في ذلك الصدد، أن الصيغة الراهنة لمشروع القرار لا تستند إلى تقييم مناسب للعمل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي اضطلعت بدور رائد في التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، بوضع معايير بشأن مسائل من قبيل الشفافية الضريبية، والتسعير التحويلي، وتجنب الضريبة الذي تمارسه الشركات.

90 - ومضى يقول إن المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، بأعضائه البالغ عددهم 168 عضوا، والإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، بأعضائه البالغ عددهم 145 عضوا، يشملان كلّا من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وولايات قضائية من غير الدول. وتحقق حاليا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نتائج فعالة، إلى جانب زيادة توخي مبدأ الشمول، كما يتضح من انضمام بلدين اثنين إضافيين مؤخرا إلى الإطار الجامع. وأفضل طريقة لتعزيز التعاون الدولي الفعال والشامل للجميع هي السعي إلى تحقيق تعاون أمثل، لا عن طريق تقويض الإنجازات والمعارف التي تراكمت لدى المؤسسات والدول الأعضاء ذات الصلة أو التنافس معها، بل عن طريق احترامها. ولا يمكن إحراز تقدم في التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية إلّا من خلال توافق في الآراء.

91 - *السيدة شيه (تايلند)، نائبة الرئيس، تولت الرئاسة.*

92 - **السيدة وونغ** (سنغافورة): قالت إنه على الرغم من أن المفاوضات بشأن مشروع القرار لم تكن سهلة، نظرا للتباين الشديد في مواقف الدول الأعضاء، فإن وفد بلدها وجد ما يشجعه في المشاركة النشطة والبنّاءة في المناقشات. وتعترف سنغافورة بأهمية مسألة الضرائب بالنسبة لكثير من البلدان النامية، وقد دأبت على تأييد هدف تعزيز التعاون الشامل للجميع بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة. وقد شددت أيضا على أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا ينبغي أن تؤديه في استكمال العمل الذي تقوم به منتديات التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية القائمة، مثل الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين، وهي لا تزال على التزامها بالعمل عن كثب مع مجموعة الدول الأفريقية في ذلك الصدد.

93 - واستدركت قائلة إنه لكي تكون المناقشات في الأمم المتحدة مثمرة وتحقق نتائج ملموسة للبلدان النامية، ينبغي أن يتوفر فهم واضح ومشترك للثغرات القائمة في التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، وينبغي تحديد دور الأمم المتحدة في التصدي لتلك التحديات تحديدا أفضل. وينبغي مواصلة استكشاف أوجه التآزر المحتملة بين مختلف العمليات، من أجل تجنب التداخل. ومن دون قدر أكبر من الوضوح بشأن هذه المتطلبات الأساسية، فقد تفشل الجهود الجماعية في الأمم المتحدة في تحقيق نتائج ملموسة. وفي ذلك السياق، صوتت سنغافورة لصالح التعديل الذي اقترحته المملكة المتحدة، والذي شكّل قيمة مضافة إلى نص مشروع القرار. وعلى الرغم من أن التعديل لم يُعتمد، فإن وفد بلدها قد صوّت تأييدا لمشروع القرار لأنه يرغب في مواصلة المناقشات مع جميع الوفود، وبناء أرضية مشتركة قبل البت في الخيار الذي يخدم مصالحها الجماعية على أفضل وجه.

94 - وأضافت قائلة إن سنغافورة، لئن صوتت تأييدا لمشروع القرار، فإن القلق يساورها لأن النص قد قرر قبل الأوان أن اتفاقية إطارية هي أفضل خيار لتحقيق تعاون ضريبي فعال شامل للجميع في الأمم المتحدة. ولا يزال من غير الواضح كيف يمكن لاتفاقية إطارية أن تعالج الثغرات والتحديات القائمة في التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وتصويت وفد بلدها ليس تأييدا للنتائج التي يُحتمل أن تؤدي إليها المناقشات المقبلة. وينبغي مناقشة محتويات الاتفاقية الإطارية المقترحة ونطاقها ومركزها القانوني وجوانبها الأخرى مناقشة متأنية، وعدم الحكم عليها مسبقا. وعلاوة على ذلك، فإن عملية صنع القرار ينبغي أن تتجنب ازدواجية العمل، وأن تأخذ في الاعتبار، بحق، التقدم الذي أحرزته المنتديات الأخرى. وسوف تواصل سنغافورة المشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المخصصة، وهي تشدد على أهمية اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء من أجل كفالة أن تُراعى احتياجات جميع البلدان. وسوف تؤدي دورا بناء في المفاوضات، وتعمل مع جميع الوفود على تجاوز الخلافات، وتحقيق توافق في الآراء.

95- **السيد تشو** سيونغ - جون (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلده يعرب عن الأسف، وإن كان يوافق تماما على تعزيز التعاون الدولي الفعال والشامل للجميع بشأن المسائل الضريبية، لأن الدول الأعضاء لم تتمكن من إيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بمشروع القرار. فالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية يتطلب دراسة معقدة وتقنية، لذا من المؤسف أن المسودة الأوّلية غير المدروسة بعناية، التي سعت إلى

إنشاء آلية ملزمة قانونا في غضون فترة زمنية قصيرة، لم تكن أساسا مناسبا للمفاوضات.

96 - وأضاف قائلا إن جمهورية كوريا مضطرة إلى تكرار نفس الحجج التي ساقتها في دورات سابقة، نظرا لأوجه القصور التي تعتري مشروع القرار. أولا، إن الفقرتين 1 و 2 فيهما حكم مسبق بشكل غير معقول بأن المحادثات المقبلة سوف تؤدي إلى وضع اتفاقية إطارية. إذْ إن التعاون الدولي في المسائل الضريبية يتطلب مناقشات محلية كافية فيما بين الوكالات الحكومية ذات الصلة، وتنسيقا دقيقا فيما بين البلدان والولايات القضائية الضريبية. وتحقيقا لتلك الغاية، لذا ينبغي أن تتيح المناقشات المقبلة للبلدان تأييد أفكارها وتقديم حججها من خلال مناقشات حكومية دولية يشارك فيها مسؤولون من العواصم لهم خبرة وتجربة في المسائل الضريبية، بدلا من موظفي السلك الدبلوماسي الذين يفتقرون، في الغالب، إلى الخبرة الضريبية.

97 - ثانيا، إنّ من قبيل التسرع إنشاء لجنة مخصصة، على النحو المشار إليه في الفقرتين 3 و 9. وكانت الجمعية العامة قد قررت حتى ذلك الوقت بدء مناقشات حكومية دولية في مقر الأمم المتحدة، ولكن لم تُجر مناقشات حكومية دولية مجدية في السنة التالية. وتمشيا مع ما درجت عليه الأمم المتحدة، فإن إنشاء هيئة تترتب عليها آثار قانونية، يتطلب إجراء مناقشات ومداولات. ويتخذ مشروع القرار الحالي نهجا مخالفا إلى حد ما. ومع ذلك، فإن الفريق العامل الذي اقترحته وفود كثيرة يمكن أن يكون حلا توفيقيا.

98 - ثالثا، إن مضمون الفقرة 6 من مشروع القرار، التي تحدد ولاية اللجنة المخصصة، مشوب بالعيوب. حيث لا تتناول فقراتها الفرعية مواضيع معينة. وقد استُقيت الفقرتان الفرعيتان 6 (أ) و (ب) مباشرة من المسودة الأولية، وهما لا تغطيان سوى طرائق العمل الممكنة للجنة المخصصة، دون تحديد نطاق مناقشاتها. وسوف يكون اعتماد مشروع قرار تشوبه عيوب من هذا القبيل ضارا للمناقشات الأخرى داخل اللجنة. وقد أثار وفد بلده تلك المسائل في عدة مناسبات، بل إنه اقترح، دون جدوى، صياغة لتحسين النص.

99 - وختم كلامه قائلا إنه، في حين تؤيد جمهورية كوريا تأييدا تاما التعاون الدولي الشامل للجميع بشأن المسائل الضريبية، فإنه إذا صدرت عن الأمم المتحدة نتائج باتباع طريقة غير شاملة للجميع من دون الإصغاء إلى حجج الدول الأعضاء، فسينتفي الأساس المنطقي القائل بأن المنظمة هي المحفل الوحيد الذي يضمن شمول الجميع. وولاية اللجنة تتمثل في البناء على عمل الخبراء، ولكن إذا لم يكن أولئك الخبراء جزءا من مناقشاتها، فلا يمكن الوفاء بهذه الولاية.

100 - *استأنف السيد أموربن (أوروغواي) رئاسة الجلسة.*

101 - **السيدة غوفن** (تركيا): قالت إن وفد بلدها يؤيد الجهود الرامية إلى زيادة شمولية وفعالية التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وارتأت أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا نشطا في تحقيق هذه الغاية وأن تواصل التركيز على البلدان النامية. واعتبرت أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتمتع بخبرة واسعة في هذا الصدد وأن إطارها الضريبي الدولي الحالي ينبغي أن يظل هو المحرك الرئيسي للجهود المبذولة في المستقبل. وقالت إنه في خضم عدة شواغل متعلقة بالمسودة الأولية، أكدت تركيا مرارا وتكرارا خلال المفاوضات أنها غير قادرة على الموافقة على اتفاق ملزم قانونا يتعلق باتفاقية إطارية للتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وأعرب العديد من البلدان من مناطق مختلفة عن آراء مشابهة بشأن هذه المسألة، ويتعين إجراء مزيد من المناقشات بشأن نطاق وهدف الخيار الذي سيستقر عليه الرأي للاتفاق على مسار للمضي قدما. وينبغي لهذه المناقشات أن تعالج أيضا المسائل المتصلة بالازدواجية.

102 - وأشارت إلى أن عدة وفود اقترحت تعديلات ملزمة تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء. وقالت إن تركيا كانت تنتظر أن تؤخذ هذه المقترحات بعين الاعتبار في النسخة النهائية لمشروع القرار. غير أن المفاوضات، وعلى الرغم من هذه الجهود، لم تسفر عن وضع نص يمكِّن جميع الدول الأعضاء من أن تعمل بشكل جماعي على تحديد معالم التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية في المستقبل. وأعربت عن الأسف لأن مشروع القرار المقدم إلى اللجنة لاعتماده لا يحظى بتوافق في الآراء. وقالت إن التعديل الذي اقترحته المملكة المتحدة شكل محاولة للتوفيق بين اختلافات شديدة وللتمكين من التوصل إلى توافق في الآراء على نطاق أوسع. وقالت إن تركيا تشعر بالأسف لرفض اللجنة لهذا التعديل المقترح، غير أنها قررت، بالنظر إلى الصلات الوثيقة التي تربطها بأفريقيا، أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار ككل، بصرف النظر عن المسائل التي قد تنشأ عن تنفيذه. وأعربت عن استعداد وفد بلدها للعمل مع جميع الشركاء، بمن فيهم مجموعة الدول الأفريقية، للنهوض بآليات التعاون بشأن المسائل الضريبية.

103 - **السيد ميزانغ أكامبا** (الكاميرون): قال إن وفد بلده صوت لصالح مشروع القرار الذي يسعى إلى بعث الأمل وإعطاء زخم جديد لما يبذل من جهود وما يحرز من تقدم في الفترة المفضية إلى

عام 2030. وقال إنه قد طُرِحَت في الماضي أفكار ومبادرات ووثائق وإعلانات جيدة جدا، مثل إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، وخطة عمل ستوكهولم من أجل البيئة البشرية، والتزام البلدان الغنية بتخصيص 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، والوعد بتوفير 100 بليون دولار للعمل المناخي بحلول عام 2030، الذي لم يتم الوفاء به. وقال إن الدول الأعضاء تدعو إلى التنمية المستدامة، إلا أنها لا تخصص الموارد اللازمة لتحقيقها، ولا تحشد وسائل التنفيذ الكافية، ولا تحترم التزاماتها الدولية.

104 - وقال إن الكاميرون، في هذا السياق، صوتت ضد التعديل المقترح لمشروع القرار، على أمل أن يكون المشروع فعالا حقا وألا يتحول إلى مبادرة أخرى من المبادرات التي لم يُكتَب لها النجاح. وارتأى أن الوقت قد حان للشروع في إجراء الإصلاحات الضرورية داخل الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالهيكل المالي الدولي والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي أن تكون للتعاون أسبقية على المنافسة، وينبغي أن تكون للتضامن الدولي أسبقية على المصالح القصيرة الأجل والخاصة والأنانية. ويلزم توجيه رسالة قوية للقضاء على التهرب من الضرائب، وتجنب الضرائب، وغسل الأموال، والتدفقات المالية غير المشروعة. واعتبر أن الدعم الذي تقدمه كل دولة من الدول الأعضاء له أهمية حاسمة لأنه لا يمكن لأي بلد أن يكافح بمفرده هذه الآفات، التي تحرم البلدان النامية من الموارد الحيوية.

105 - وأضاف قائلا إن شعوب أفريقيا لم تعد مهتمة بالسرديات المتعلقة بالحكم المحلي والفساد التي تُساق لتبرير المشاكل التي تواجهها، وإنها قد سمعت ما يكفي من الإحصاءات المتعلقة بالمساعدة من أجل التنمية. فخلاصة الأمر ببساطة هو أن هذه الشعوب تريد أن تتأكد من أن كل من يدير نشاطا تجاريا ماديا أو رقميا ويحقق ربحا سواء أكان فردا أو شركة سيدفع نسبة منصفة وعادلة من هذا الربح في صورة ضريبة. ويلزم أن تتوافر قيادة فعالة تكفل حشد تأييد عالمي لمشروع القرار، بغية تعبئة المزيد من الموارد لتحقيق التنمية المستدامة.

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية *(تابع)* (A/C.2/78/L.10 و A/C.2/78/L.59)

مشروعا القرارين A/C.2/78/L.10 و A/C.2/78/L.59: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

106 - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الذي أُعدَّ فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.2/78/L.59، بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/78/L.74.

107 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/78/L.59.*

108 - **السيد دلا ميزونوف** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية، والبلد المرشح المحتمل جورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، بخاصة في ضوء القرار القاضي بعقد مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية في عام 2025. وسيكون هذا المؤتمر فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (توافق آراء مونتيري)، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا، ولمعالجة المسائل الجديدة والناشئة.

109 - وقال إن الاتحاد الأوروبي سعى، خلال المفاوضات، إلى توخي التركيز والتحلي بروح بنّاءة قدر الإمكان، من أجل كفالة أن يكون مشروع القرار متوازنا ومنصفا. ولئن كانت روح التوفيق قد سادت حتى الآن، فسيلزم من الآن فصاعدا تعزيز الجهود، التي يجب أن تقترن مع الوعي بأن تمويل التنمية يقوم على الشراكة. ورغم أنه من الأفضل أن تجري معالجة الطرائق التفصيلية في مرحلة لاحقة، فإن من المفيد أن يجري من بداية العملية تَوَقُّع جميع العناصر اللازمة، لكفالة تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بعرض إسبانيا استضافة المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وبالعرضين المقدمين من إثيوبيا والمكسيك لاستضافة دورات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية، واعتبر أن ذلك سيسهم في نجاح العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه.

110 - **السيدة ماي** (كندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن المجتمع الدولي يمر بلحظة محورية في الخطة الدولية لتمويل التنمية، وإن الأهمية التي تُولى لمسائل التمويل في عدة محافل متعددة الأطراف أمر مشجع. ولئن كان السياق العالمي يتطور باستمرار، فإن مجالات العمل المشمولة في خطة عمل أديس أبابا لا تزال محتفظة بأهميتها في هذا الصدد. ومن هذا المنطلق، أعربت عن تأييد أستراليا وكندا ونيوزيلندا لتنظيم مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا.

111 - وقالت إن توقيت المؤتمر، الذي سيُعقَد في النصف الأخير من عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة تركيز الاهتمام الجماعي على أهمية تعبئة جميع مصادر تمويل التنمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وارتأت أن هذا الطموح يمكن أن يتحقق بالتحلي بروح التآزر والتعاون والتوافق. وقالت إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا أحاطت علما بالعملية التحضيرية المقترحة للمؤتمر وتأمل في أن يتم توفير المزيد من الوضوح بشأن الأهداف العامة لهذه الدورات. وينبغي أن تظل خطة عمل أديس أبابا ملائمة للغرض المنشود وأن تعالج المسائل الأشد إلحاحا. ويلزم الاضطلاع بجهود جماعية تكفل إحراز أقصى قدر من التقدم في مجالات العمل المشمولة بهذه الخطة في الفترة المفضية إلى عام 2030.

112 - وقالت إن عقد مؤتمر ناجح وذي قيمة جوهرية يقتضي مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بشكل فعال ومنظم جيدا وشامل للجميع، على غرار المؤتمرات الدولية الأخرى ذات الحجم المماثل التي عُقِدَت في الآونة الأخيرة. وأضافت قائلة إن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، سواء في وقائع المؤتمر أو في العملية التحضيرية، ستمهد الطريق لتحقيق نتيجة ناجحة، وإن أستراليا وكندا ونيوزيلندا ترحب بما أعربت عنه الدول الأعضاء من التزام بكفالة استخدام طرائق تراعي مشاركة هذه الدول بصورة مجدية.

113 - **السيدة خيمينيز دي لا هوز** (إسبانيا): تكلمت أيضا باسم إثيوبيا والمكسيك، فقالت إن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عُقد مؤخرا سلط الضوء على التأخير الكبير في تنفيذ خطة عام 2030 والحاجة الملحة لتعبئة تريليونات الدولارات لتمويلها. ولذلك فإن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية يتسم بأهمية حاسمة. وقالت إن وفود البلدان الثلاثة تتشرف بأنها نالت ثقة الدول الأعضاء لعقد اجتماعين للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في إثيوبيا والمكسيك ولعقد المؤتمر نفسه في إسبانيا. واعتبرت أن تمويل التنمية ينبغي أن يمثل شراكة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، على النحو الذي يتجلى في اختيار هذه الأماكن الثلاثة، وأن صدور قرار الدول الأعضاء بتوافق الآراء سيتيح البدء فورا في الأعمال التحضيرية. وقالت إن إثيوبيا وإسبانيا والمكسيك لن تدخر جهدا لكفالة تهيئة أفضل الظروف الممكنة للتوصل في عام 2025 إلى اتفاق بشأن نتيجة تكون على مستوى التحديات الماثلة.

114 - **السيدة ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة يسرها الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار وإنها ملتزمة التزاما عميقا بتعزيز التنمية المستدامة، بسبل من بينها المساعدة الثنائية، والمساهمات في الأنشطة الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، وتعبئة رأس المال الخاص، وتعزيز البيئات التي تمكِّن من تحقيق النمو الاقتصادي. وتتطلع الولايات المتحدة إلى إحراز تقدم في هذا المجال في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ولكن لا يزال يساورها القلق إزاء المناقشة المثيرة للجدل التي دارت بشأن إدراج بعض الطرائق في مشروع القرار وتشكيل مكتب اللجنة التحضيرية. وقالت إن وفد بلدها، وهو ينضم إلى توافق الآراء، يعرب عن فهمه أن إدراج رئيس مجموعة الـ 77 والصين بصفته عضوا في المكتب بحكم منصبه هو ترتيب استثنائي لا يشكل سابقة.

115 - وأضافت قائلة إن موقف الولايات المتحدة من الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، واستقلالية المؤسسات المالية الدولية وإصلاحها، وحقوق السحب الخاصة، والديون، وخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة يظهر في بيانها العام الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

116 - *سُحِب مشروع القرار A/C.2/78/L.10.*

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة *(تابع)* (A/C.2/78/L.35/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/78/L.35/Rev.1: حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

117 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار A/C.2/78/L.35/Rev.1 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. ووجه الانتباه إلى تعديل مقترح لمشروع القرار A/C.2/78/L.35/Rev.1، قدمته الولايات المتحدة الأمريكية ويرد في الوثيقة A/C.2/78/CRP.6/Rev.1. وقال إنه قد طُلِبَ إجراء تصويت مسجل على التعديل المقترح.

118 - **السيد لورانس** (الولايات المتحدة الأمريكية): عرض التعديل المقترح لمشروع القرار A/C.2/78/L.35/Rev.1، بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/78/CRP.6/Rev.1، فقال إن النص عُمِّم لتنظر فيه جميع الدول الأعضاء. وحثها على أن تعتمد الصيغة الواردة فيها،

التي تتضمن إحلال فقرة جديدة محل الفقرة 16، من أجل المضي قدما بمشروع القرار على أساس توافق الآراء.

119 - **السيد ليو** ليتشون (الصين): تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن الفقرة 16 من مشروع القرار تتضمن صيغة تحظى بتوافق الآراء أُدرِجَت في عدة قرارات سابقة للجمعية العامة. وقال إن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تؤيد مواقف مجموعة الـ 77 والصين بالتصويت ضد التعديل الذي تقترحه الولايات المتحدة ولصالح الفقرة 16، بصيغتها الواردة في مشروع القرار.

120 - *أُجري تصويت مسجل على التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/78/CRP.6/Rev.1.*

المؤيدون:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تشيكيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا (مملكة -)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، اليمن.

الممتنعون عن التصويت:

بابوا غينيا الجديدة، سانت كيتس ونيفس، كوستاريكا، هندوراس.

121 - *رُفِض التعديل المقترح بأغلبية 120 صوتا مقابل 53 صوتا، مع امتناع 4 أعضاء عن التصويت.*

122 - **الرئيس:** قال إنه قد طُلب إجراء تصويت مسجل على الفقرة 16 من مشروع القرار A/C.2/78/L.35/Rev.1.

123 - *وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على الفقرة 16 من مشروع القرار A/C.2/78/L.35/Rev.1.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر،

جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، اليمن.

المعارضون:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تشيكيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، الكونغو، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا (مملكة–)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون عن التصويت:

بابوا غينيا الجديدة، كوستاريكا، كولومبيا، هندوراس.

124 – *تقرر الإبقاء على الفقرة 16 من الوثيقة A/C.2/78/L.35/Rev.1 بأغلبية 121 صوتا مقابل 51 صوتا، مع امتناع 4 أعضاء عن التصويت.*

125 – **السيدة ساامورا سومبادو** (كوستاريكا): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار برمته، فقالت إن المشاركة النشطة والبنّاءة والمرونة طوال عملية التفاوض قد ساعدتا على التوصل إلى نص بتوافق الآراء وتوجيه رسالة مشتركة واضحة في الفترة المفضية إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأضافت قائلة إنه من الواضح أن الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي لم تكن كافية حتى الآن وأن الإبقاء على الوضع الراهن يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع كارثي في درجات الحرارة. فهناك حاجة ملحة لخفض الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2030، بالنظر إلى محدودية الفرصة المتاحة لمنع الارتفاع في درجات الحرارة من تجاوز 1,5 درجة مئوية وما يقترن بذلك من ارتفاع محتمل في الخسائر والأضرار، والاحتياجات المتعلقة بالتكيف.

126 – وقالت إن الشواغل العالمية الملحة تتجسد في ظروف الواقع الذي تعيشه المجتمعات المحلية الأكثر قابلية للتأثر، التي أسهمت على مر التاريخ بأقل قدر في تغير المناخ وتضررت بشكل غير متناسب من آثاره. ولا تؤدي زيادة حدة ظواهر الطقس المتطرف وتضاعف عددها وارتفاع منسوب مياه البحر إلى تهديد النظم الإيكولوجية فحسب، بل تؤدي أيضا إلى آثار جسيمة على الاقتصاد وحقوق الإنسان والأمن البشري. وفي حين أن كوستاريكا ستواصل رفع سقف الطموحات فيما يتعلق بنتائج الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، فإن الوفاء بالالتزامات الدولية سيتطلب توافر الإرادة السياسية واتخاذ خطوات حاسمة نحو انتقال عادل وشامل للجميع، بالاقتران مع إيجاد محركات مبتكرة للتقدم الاجتماعي – الاقتصادي وتنفيذ استثمارات شاملة في تحقيق الغايات العالمية.

127 – وأضافت قائلة إن حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة تمثل تحديا جماعيا هائلا وحاسما يتطلب من البشرية أن تحشد كل ما بجعبتها من قوة الإرادة والإبداع. وقد أُحرز تقدم كبير في العقود الأخيرة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يمضي قدما بخطوات نابعة من شعور متزايد بالطابع الملح لهذه المسألة من أجل إنقاذ الكوكب ومستقبل سكانه. واعتبرت أن الإنجازات البارزة الأخيرة، مثل اعتماد قرار الجمعية العامة 300/76 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، واعتماد صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

واستغلاله على نحو مستدام، وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، تمثل استخداما لتعددية أطراف فعالة في التصدي لتلك التحديات المشتركة.

128 – وتابعت قائلة إن كوستاريكا تسعى إلى تسليط الضوء على ما يحققه الحوار داخل الأمم المتحدة من قيمة لا جدال فيها وإلى الدفاع عن هذه القيمة من أجل التصدي لتغير المناخ، مع التركيز على تحقيق العدالة في إعادة التوزيع والإنصاف بين الأجيال. وتحقيقا لهذه الغاية، لا مجال للارتياب أو الانقسام أو التجاهل في المناقشات المتعلقة بمشروع القرار أو بالمسألة برمتها. وبدلا من ذلك، ستكون للحوار والإصغاء وبناء الثقة أهمية أساسية في الوفاء بولاية اللجنة والتوصل إلى حلول للمشاكل المشتركة، من أجل تحقيق الرفاه والتقدم للجميع.

129 – *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/78/L.35/Rev.1 ككل.*

130 – **السيد ميشخانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده أيد اعتماد مشروع القرار ويود أن يوضح موقفه من الفقرة 11 من النص. وأوضح قائلا إن الاتحاد الروسي يشعر بقلق إزاء إظهار مضمون تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشكل خاطئ في تلك الفقرة، ويود أن يؤكد على ضرورة إظهار عمل تلك الهيئة بشكل صحيح. ومن المهم للغاية أن يُقدَّم إلى الجمعية العامة تمثيل موضوعي ومتوازن للبيانات العلمية، ومن غير المقبول أن يُقدَّم اقتباس انتقائي أو تحريف، لخدمة المصلحة السياسية لبلدان معينة.

131 – **السيد لورانس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يسره الانضمام إلى توافق الآراء دعما للطموحات العالمية والجهود العالمية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. وتتخذ الولايات المتحدة إجراءات للتصدي لأزمة المناخ، على الصعيدين المحلي والخارجي على حد سواء، من أجل تجنب وقوع أشد الآثار كارثية. ويشمل هذا العمل بذل جهود تهدف إلى الحد من صافي انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030، وبناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي من خلال خطة الرئيس الطارئة للتكيف والقدرة على الصمود (خطة عمل PREPARE) وتوسيع نطاق التمويل المناخي.

132 – وقال إن كلاً من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المبرم في إطارها اتفاق دولي مستقل عن الآخر. وفي حين أن وفد بلده لا يعتقد أن من الضروري أن تُدرَج في مشاريع القرارات حواش متعلقة بهذين الاتفاقين الشهيرين، فمن المهم للغاية، إذا أُدرجت حواشٍ، أن تُستخدَم فيها إشارات صحيحة ومتكافئة إلى هذين الاتفاقين، بما في ذلك الرمز الخاص بكل اتفاق منهما في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا إيراد إشارات صحيحة إلى الطابع المميز لكل من مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإلى الدور المنوط بكل منهما على حدة. ولن تتعامل الولايات المتحدة مع الصيغة المتعلقة بأي من هذين الاتفاقين والواردة في مشروع القرار على أنها تشكل سابقة، أو على أنها ذات تأثير في الأمم المتحدة أو في أي محفل آخر.

133 – وفيما يتعلق بالإشارة إلى "نظم طاقة منخفضة الانبعاثات" الواردة في الفقرة 6 من مشروع القرار، أعرب عن تقدير وفد بلده لإدراج تكنولوجيات الطاقة، مثل تعميم التدابير المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة والتعجيل بالجهود الرامية إلى التخلص التدريجي من الطاقة القائمة على الفحم غير الخاضع لتدابير خفض درجة التلوث. وقال إن الولايات المتحدة تشدد على أنها تفسر عبارة "نظم طاقة المنخفضة الانبعاثات" تفسيرا لا يأخذ في الاعتبار الغاز الطبيعي غير الخاضع لتدابير خفض درجة التلوث. وأشار إلى أن مواقف الولايات المتحدة بشأن التجارة ونقل التكنولوجيا والحد من مخاطر الكوارث تظهر في البيان العام الذي أُدلي به أمام اللجنة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وقال إن الولايات المتحدة تود أن تنأى بنفسها عن الفقرة 16، التي تواصل تعزيز الأولويات السياسية المحلية لدولة عضو بعينها ولا تتضمن صيغة تحظى بتوافق الآراء تكون مأخوذة من خطة عام 2030. وارتأى أن النسخ المقبلة من مشروع القرار ينبغي أن تعزز مصالح جميع الدول الأعضاء وأن تتجنب الرسائل السياسية الضيقة الأفق التي تقوض توافق الآراء وعمل اللجنة والقدرة الجماعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

134 – **السيد كاسبار** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، ومقدونيا الشمالية، وكذلك باسم أندورا وموناكو، فقال إن تغير المناخ هو القضية الحاسمة في العصر الحالي وإن المجتمع الدولي ينبغي أن يسد الفجوة في الطموحات. وارتأى أنه يلزم على وجه الاستعجال تعزيز الاستجابة العالمية لحالة الطوارئ المناخية والتعجيل بدرجة كبيرة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في جميع البلدان. ففي ظل المساهمات الحالية المحددة وطنيا، ستزيد الانبعاثات بنسبة 9 في المائة بحلول عام 2030، بدلا من أن تنخفض إلى ما دون المستويات المسجلة في عام 2019، كما هو مطلوب لمنع الاحترار العالمي من تجاوز 1,5 درجة مئوية.

135 - وقال إن إحداث التحول اللازم نحو اقتصاد محايد مناخيا سيتطلب التخلص التدريجي على الصعيد العالمي من الوقود الأحفوري غير الخاضع لتدابير خفض درجة التلوث وكفالة أن تكون معدلات استهلاكه قد وصلت إلى ذروتها في العقد الحالي. وسيتطلب أيضا خفض انبعاثات الكربون على نطاق واسع في نظم الطاقة العالمية في عام 2030 والتخلص من الوقود الأحفوري قبل عام 2050 بمدة طويلة. وستكون لإجراءات التكيف القوية والتمويل المناخي والتنمية المستدامة أهمية حيوية أيضا في تحقيق هذه الغاية. وستؤثر الخيارات والإجراءات المنفذة في العقد الحالي على الأجيال الحالية والمقبلة. وسيساعد مشروع القرار البشريةَ على أن تحرز تقدما طفيفا في مكافحتها لتغير المناخ، حيث إنه يتضمن أحدث الغايات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة، ويؤكد الحاجة إلى التعجيل بالحد منها في الأعوام القادمة، ويحدد الهدف المتمثل في تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول منتصف القرن. ولم يكن التوصل إلى هذه النتيجة سهلا في السياق الحالي الذي يسوده الاستقطاب. وقد أضافت اللجنة صيغة جديدة بشأن المسارات المؤدية إلى الانتقال العادل وأكدت على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذا الانتقال، وفقا لاتفاق باريس.

136 - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتجديد الثاني لموارد الصندوق الأخضر للمناخ ويتطلع إلى إعلان المزيد من التعهدات، غير أنه كان يفضل التوصل إلى نتائج ذات مدى أبعد، لا سيما من حيث التخفيف والطموح والعمل. وأعرب عن أسفه إزاء الإخفاق، مرة أخرى، في التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن النص، بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن مفهوم التنمية المستدامة. وقال إن اتفاق باريس يتساوى من حيث أهميته مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالأسف لعدم تحقيق توافق في الآراء بشأن المقترح الذي قدمه والذي يدعو إلى تحديث الإشارة إلى اتفاق باريس من خلال ذكر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل، لأن تحقيق الأهداف المناخية يتطلب وحدة الصف. وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى نجاح الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإلى أول عملية تقييم عالمي تجرى في إطاره، باعتبار أن ذلك سيمنح الدول فرصة لتجديد الزخم في جميع المجالات، بغية تحقيق أهداف اتفاق باريس. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع البلدان المهتمة وأصحاب المصلحة المهتمين بشأن العمل المناخي الطموح داخل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعات الأصدقاء المعنية.

137 - **السيدة سولانو راميريس** (كولومبيا): قالت إن كولومبيا تتأثر بشدة بتغير المناخ ولا يمكنها أن تنتظر عقودا حتى يتخذ المجتمع الدولي القرارات الجماعية اللازمة. فالأدلة العلمية واضحة وما من شك في أنه يتعين على البشرية أن تبتعد عن الوقود الأحفوري وتحد من انبعاثات غازات الدفيئة بشكل مستدام في جميع القطاعات بحلول عام 2030، حتى تبلغ الأهداف المتعلقة بدرجات الحرارة المحددة في اتفاق باريس وتتجنب تعريض وجودها في حد ذاته للخطر. ولن يسهل القيام بذلك في غضون الأعوام الستة المتبقية، لا سيما إذا ظلت الدول الأعضاء تشكك في أفضل البيانات العلمية المتاحة.

138 - وقالت إن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لاحظت في أحدث تقرير لها أن المخاطر المناخية المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة أعلى بكثير مما كان مقدرا في السابق. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المخاطر متعاضدة ولها آثار متعاقبة، الأمر الذي يزيد إدارتها تعقيدا وصعوبة. وقالت إن وفد بلدها يتساءل عن سبب الصعوبة الشديدة في الاتفاق على بيان يكتفي بمجرد تأكيد الواقع الواضح في جميع أنحاء العالم. وتولي كولومبيا أولوية لمكافحة تغير المناخ، وستواصل الدعوة إلى اتخاذ تدابير جريئة في مجالات التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، ووسائل التنفيذ، والتمويل المناخي، والخسائر والأضرار. وينبغي للجنة، في الدورات المقبلة، أن تتخذ إجراءات أكثر جرأة وأن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص يتجاوب حقا مع حالة الطوارئ التي يشهدها الكوكب.

139 - **السيدة ميشيل** (فرنسا): قالت إن الدورة الثامنة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستشكل منعطفا هاما من حيث تقييم اتفاق باريس، الذي صدّقت عليه 195 دولة عضوا وينبغي أن يُنفَّذ بشكل كامل. وقالت إنه بالإضافة إلى ما سيجري في تلك الدورة من تكثيف للجهود الرامية إلى التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه وتمويله، فإن فرنسا ستقوم فيها أيضا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بإيصال رسالة واضحة بشأن التخلص من الوقود الأحفوري وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ورأت أن الأطراف الأخرى ينبغي أن تكون مستعدة لأن تحذو حذوها، لأن الحفاظ على كوكب الأرض لمنفعة الأجيال المقبلة يستلزم الاضطلاع بإجراءات مشتركة قوية على الصعيد العالمي.

140 - وقالت في هذا الصدد إن مشروع القرار يعترف بوضوح بضرورة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بسرعة وبدرجة كبيرة بحلول عام 2030، ويسلط الضوء على أهمية زيادة تمويل التكيف، ويلمح إلى الأدوار الحاسمة الأهمية للشباب والمساعدة التقنية، بسبل منها شبكة سانتياغو، ويؤكد على الصلات القوية التي تربط بين تغير المناخ والمنظومات الغذائية والمحيطات والمياه. وأعربت عن الأسف لأن النص أبقى على صيغة غير متفق عليها عالميا، ولأنه قد طُلِب إلى اللجنة إجراء تصويت على فقرة محددة. وأعربت عن الأسف أيضا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإشارة إلى اتفاق باريس باعتباره جزءا من مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. وقالت إن اتفاق باريس يمثل في حد ذاته معاهدة عالمية وقانونية، ولا ينبغي أن يُصنَّف في فئة واحدة مع غيره من الاتفاقات.

141 - **السيد فيدو** (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده نشرت في وقت سابق من هذا الأسبوع كتابا أبيض يوجز خطتها الرامية إلى القضاء على الفقر والتصدي لتغير المناخ وتحقيق تحول اقتصادي مستدام وشامل للجميع. وقال إن آثار تغير المناخ تؤثر بالفعل على كل بلد. وبالتالي، ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لمواصلة الجهود الرامية إلى منع الارتفاع في درجات الحرارة من تجاوز 1,5 درجة مئوية. وقال إن المملكة المتحدة شاركت في مفاوضات اللجنة بهدف صون الالتزامات التي جرى التعهد بها في الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، فإن العمل المناخي العالمي ينبغي أن يكون نابعا من أحدث العلوم وأشملها، ويشير آخر تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بوضوح إلى أن الفرصة المتاحة لمنع الآثار الكارثية آخذة في التلاشي. وبناء على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتجاوب بنشاط مع هذه النتائج ومع غيرها بأن يلتزم بوقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2025، وأن يفي بالالتزامات المتعلقة بالتخفيف من أجل سد فجوة الانبعاثات لعام 2030، وأن يرسل إشارة واضحة بشأن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري غير الخاضع لتدابير خفض درجة التلوث.

142 - وأعرب عن ترحيب المملكة المتحدة بعمل اللجنة الانتقالية المعنية بتفعيل ترتيبات التمويل الجديدة للاستجابة للخسائر والأضرار والصندوق المرتبط بها، والاتفاق على التوصيات المؤقتة بشأن الخسائر والأضرار التي ستُقدَّم في الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف. واعتبر أن هذا التقدم سيساعد على الاستجابة للنداءات المتضافرة الصادرة عن البلدان الأشد فقرا وقابلية للتأثر. وأعرب عن ترحيب المملكة المتحدة أيضا بإشارة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن التمويل المناخي الذي قُدِّم في عام 2021 تجاوز ما كان متوقعا. واستدرك قائلا إنه على الرغم مما سبق، فلا وقت لإبطاء وتيرة الجهود، وإن المملكة المتحدة تعهدت بتقديم بليوني دولار للتجديد الثاني لموارد الصندوق الأخضر للمناخ، من أجل الحد من الانبعاثات ومواصلة دعم الفئات الأشد قابلية للتأثر في بناء القدرة على التكيف مع المناخ.

143 - **السيد ليو** ليتشون (الصين): قال إن الدورة الثامنة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستؤدي إلى إجراء أول تقييم عالمي بشأن تنفيذ اتفاق باريس. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس تعددية أطراف حقيقية، وأن يقوم، تمشيا مع المبدأ القائل بأن المسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة، باستخدام الأهداف المحددة في الاتفاقية لكي يركز على العمل ويعزز التعاون ويهيئ بيئة عالمية مواتية لتنفيذها بالكامل هي واتفاق باريس.

144 - وقال إن من المؤسف أن بلدا معينا يحجم عن المساهمة بنصيبه من الالتزام بتقديم 100 بليون دولار للتمويل المناخي ويسعى إلى إثارة مواجهات سياسية. وقال إن الصين تحث ذلك البلد على أن يكف عن تلاعبه السياسي، وأن يضطلع بمسؤوليته التاريخية، ويفي بالتزامه بمساعدة البلدان النامية على تحسين قدرتها على التصدي لتغير المناخ بتوفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وما فتئت الصين تشارك بنشاط في التعاون العالمي لمكافحة تغير المناخ وتفي في جميع الأحوال بالتزاماتها. وستواصل العمل مع جميع الأطراف لتحقيق نتائج إيجابية في الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف وبناء نظام عالمي منصف ومعقول وتعاوني للحوكمة المناخية.

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي *(تابع)* (A/C.2/78/L.37 و A/C.2/78/L.68)

مشروعا القرارين A/C.2/78/L.37 و A/C.2/78/L.68: تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة

145 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار A/C.2/78/L.68 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

146 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/78/L.68.*

147 - **السيد لورانس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة ملتزمة بوقف فقدان التنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم

وعكس مساره. واعتبر أن تدهور الطبيعة على الصعيد العالمي يشكل تهديدا وجوديا لسبل العيش والمنظومات الغذائية والصحة. وقال إن الولايات المتحدة التزمت باستثمار مالي كبير لتحقيق الهدف الوطني المتمثل في حفظ نسبة لا تقل عن 30 في المائة من أراضيها ومياهها بحلول عام 2030. أما على الصعيد الدولي، فإن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تدعم حفظ الحياة البرية والنظم الإيكولوجية الحرجة في أكثر من 60 بلدا. وقال إن وفد بلده سرَّه الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار وإنه يود أن يوضح موقفه بشأن بعض النقاط.

148 - وقال إن الولايات المتحدة أيدت دوما اتفاقية التنوع البيولوجي، وهي تواصل دعم أهدافها الثلاثة. وفي حين أن الولايات المتحدة ترحب بإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وتدعم بقوة تنفيذه السريع، فإن مركزها، بوصفها مراقبا حكوميا غير طرف في الاتفاقية، لا يسمح لها بأن تكفل تنفيذ القرارات الأخرى التي تتخذها الأطراف في الاتفاقية. وقال إن وفد بلده يعيد التأكيد على البيان الذي أصدره في عام 2010 لتأييد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وعلى فهمه أن الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة تستتبع إجراء مشاورات مجدية مع زعماء القبائل. ولا يشير ذلك الإعلان إلى "المجتمعات المحلية"، وهو مصطلح لم يُوضَع له تعريف على الصعيد الدولي. وفي حين أن مصطلحي "الشعوب الأصلية" و "المجتمعات المحلية" كثيرا ما يشار إليهما معا في مجال المناخ، فإن الولايات المتحدة تعترف بالشعوب الأصلية باعتبارها مجموعة مستقلة عن غيرها في الأمم المتحدة ولا ينبغي الخلط بينها وبين الفئات الأخرى. وتولي الولايات المتحدة أولوية لعلاقاتها مع الأمم القبلية، وهي علاقات تقوم على احترام ما تتمتع به القبائل من سيادة وحكم ذاتي.

149 - وأضاف قائلا إن موقف وفد بلده بشأن نقل التكنولوجيا والإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة يرد في بيانه العام الذي أُدلي به في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

150 - **السيد غامبرت** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ وكذلك باسم موناكو، فقال إن اعتماد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي شكل إنجازا تاريخيا ونقطة انطلاق حقيقية نحو وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره في جميع أنحاء العالم. وقال إن الإطار يكمل اتفاق باريس وإنه ينبغي تناول كلا الصكين على نفس المستوى السياسي وتنفيذهما بطريقة متسقة وعاجلة. فهما يشكلان معا خريطة طريق عالمية نحو التعافي البيئي ونحو اقتصاد مستدام حقا، لمنفعة الناس والكوكب. ويعزز الإطار أيضا الاتساق والتكامل والتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقات البيئية الدولية الأخرى، ويوفر فرصا جديدة للشراكة.

151 - وأضاف قائلا إنه لم يتبق سوى ست سنوات لتحقيق غايات عام 2030، ومن ثم فإن تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في وقت مبكر وبشكل فعال وشامل للجميع سيتطلب إشراك الجميع بشكل نشط على نطاق الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، وتعبئة الموارد من مختلف المصادر ومواصلة بذل الجهود وممارسة القيادة. وأردف بقوله إن وفد بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، الذي يرحب بوضوح بالإطار ويدعو إلى زيادة تعبئة الموارد لسد الفجوة في تمويل التنوع البيولوجي. ويحدد النص طريقا واضحا للمضي قدما، بما يشمل مواءمة الغايات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مع الإطار، في الفترة المفضية إلى عقد الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هما الجهتان الرئيسيتان اللتان تقدمان تمويلا دوليا للتنوع البيولوجي، ومن ثم فهما على استعداد لدعم شركائهما في هذا الصدد. وقال إن الاتحاد الأوروبي ضاعف تمويله للتنوع البيولوجي المقدم للبلدان النامية ليصل إلى 7 بلايين يورو في الفترة المفضية إلى عام 2027، وإن الدول الأعضاء فيه تضطلع بجهود مماثلة. وأضاف قائلا إن وفد بلده يحث الآخرين على أن يحذوا حذوه.

152 - وأعرب عن رغبة الاتحاد الأوروبي في التشديد على أهمية تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي على نطاق الأمم المتحدة، من خلال اتباع نهج على نطاق المنظومة يشمل تقديم الدعم من المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وأعرب عن ترحيب الاتحاد بالجهود المبذولة لتبسيط مشروع القرار والحفاظ على ما يتسم به الإطار ومجموعة الغايات المنبثقة عنه من صياغة متكاملة وطموح، باعتبارهما وحدة واحدة متوازنة. وقال إن جميع الوفود قامت في أعقاب الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بالتعاون بشكل بنّاء وجماعي لكفالة ملاءمة النص للغرض المنشود.

153 - **السيدة أليت** (سويسرا): قالت إنه وإن كان وفد بلدها قد انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، تود سويسرا أن توضح موقفها بشأن بعض المسائل. فمن المؤسف عدم وجود أي إشارة إلى المنظومات الغذائية، التي تشكل أحد العوامل الرئيسية المسببة لفقدان

التنوع البيولوجي وانبعاثات غازات الدفيئة. وتشير الطبعة الثانية من نشرة توقعات الأراضي العالمية بوضوح إلى أن الزراعة مسؤولة عن 80 في المائة من إزالة الغابات في العالم، وأن المنظومات الغذائية تولد 29 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، وأن عوامل إنتاج الأغذية مسؤولة عن 70 في المائة من أسباب فقدان التنوع البيولوجي البري و 50 في المائة من فقدان التنوع البيولوجي في المياه العذبة. ولا يمكن تحقيق غايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي في كونمينغ – مونتريال بدون العمل على تحقيق استدامة المنظومات الغذائية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من حل مشكلة فقدان التنوع البيولوجي العالمية.

154 – وأردفت قائلة إن التنوع البيولوجي ضروري في الوقت نفسه لدعم استدامة المنظومات الغذائية، وتعزيز الأمن الغذائي والنهوض بالنظم الغذائية الصحية. وعلى هذا النحو، ثمة ترابط وثيق بين التنوع البيولوجي والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي، سواء من خلال تكييف البذور والسلالات المتنوعة مع الظروف المحلية أو من خلال خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية المطلوبة للأغذية والزراعة. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تدرج هذه الإشارات الوجيهة في المفاوضات المقبلة.

155 – **السيد ليو** ليكون (الصين): قال إن اتفاقية التنوع البيولوجي أصبحت واحدة من الاتفاقيات الدولية التي تضم أكبر عدد من الدول الأطراف ولعبت دورا هاما في الجهود العالمية الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي. وقد أولت الصين دائما أهمية لحفظ التنوع البيولوجي وكانت من أوائل الأطراف التي وقّعت على الاتفاقية وصدقت عليها. والصين نشطة في مجال التعاون الدولي بشأن حفظ التنوع البيولوجي، واستضافت بنجاح دورات الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، وساهمت في إنشاء صندوق كونمينغ للتنوع البيولوجي. كما يسرت إبرام إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي يُعدّ إطارا تاريخيا، والذي استهل فصلا جديدا في الإدارة العالمية للتنوع البيولوجي. وستواصل الصين العمل بشكل استباقي لتولي مهام رئاسة مؤتمر الأطراف والعمل مع الأطراف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحويل الالتزامات إلى أفعال، والمخططات إلى واقع.

156 – *سُحِب مشروع القرار A/C.2/78/L.37.*

البند 21 من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى *(تابع)*

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018–2027) *(تابع)* (A/C.2/78/L.29 و A/C.2/78/L.60)

مشروعا القرارين A/C.2/78/L.29 و A/C.2/78/L.60: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018–2027)

157 – **الرئيس:** قال إن مشروع القرار A/C.2/78/L.60 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

158 – *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/78/L.60.*

159 – **السيدة وزنياك** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا؛ والبلد المحتمل ترشحه جورجيا؛ إضافة إلى أندورا، وآيسلندا، وموناكو، فقالت إن وفد بلدها مسرور بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. ويساند الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بحزم خطة عام 2030، التي توجه الإجراءات الداخلية والخارجية للاتحاد وأعضائه. ويشكل تعزيز التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان النامية بهدف رئيسي هو القضاء على الفقر مبدأً أساسيا للتعاون الدولي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على النحو الوارد في معاهدة الاتحاد الأوروبي. ويرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالإعلان السياسي الصادر عن المؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ويلتزمون باتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه تنفيذا كاملا.

160 – وأردفت قائلة إن مشروع القرار يؤكد بوضوح ضرورة زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تعزيز التغطية الصحية الشاملة الميسورة التكلفة، والحماية الاجتماعية الشاملة، والأمن الغذائي والتغذوي، والتعليم والتدريب الجيدين المتيسّرين للجميع، وإيجاد فرص عمل لائقة، لا سيما للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من التوسع العالمي غير المسبوق في مبادرات الحماية الاجتماعية ولاسيما المبادرات القصيرة الأجل، خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19)، لا يزال أكثر من 4 بلايين شخص حول العالم دون حماية على الإطلاق. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم البلدان الشريكة في وضع نظمٍ شاملةٍ ومستدامة وقادرة على مواجهة الصدمات في مجال الحماية الاجتماعية، وهو مصمم على تعزيز الشراكات الدولية الطموحة، بغية إيجاد حلول متعددة الأطراف للتحديات العالمية بصورة مشتركة.

161 - وأضافت تقول إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر جهة مقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية في العالم، ملتزم هو والدول الأعضاء فيه بشكل جماعي بتحقيق هدف تخصيص 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا بحلول عام 2030. وهناك حاجة إلى مزيد من التضامن والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

162 - **السيدة ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة ملتزمة بالقضاء على الفقر، ويسرها الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وتود أن توضح موقفها بشأن مسائل معينة. ويحدد البيان العام للولايات المتحدة الذي أدلي به في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موقفها من التدفقات المالية غير المشروعة، والإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ونقل التكنولوجيا، والتجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، واستقلال المؤسسات المالية الدولية، والحق في الغذاء الكافي.

163 - *سُحِب مشروع القرار A/C.2/78/L.29.*

البند 22 من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية *(تابع)*

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية *(تابع)* (A/C.2/78/L.39 و A/C.2/78/L.66)

مشروعا القرارين A/C.2/78/L.39 و A/C.2/78/L.66: التعاون فيما بين بلدان الجنوب

164 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار A/C.2/78/L.66 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

165 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/78/L.66.*

166 - **السيدة ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها مسرور بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. وتؤيد الولايات المتحدة بشدة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يتماشى مع الأهداف الرئيسية، مثل تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتمكين البلدان من تحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية، وتعزيز آليات القياس والتنفيذ الفعالة لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الضروري ضمان أن تكمل هذه المبادرات خطة عام 2030 وأن تسهم فيها، وتعترف الولايات المتحدة بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا غنى عنه في هذا الصدد.

167 - وتناولت الفقرة 21 من مشروع القرار، فقالت إن الولايات المتحدة تواصل الدعوة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوسيع نطاق الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتطوير الخبرات والموارد. وبينما تعترف الولايات المتحدة بالمبادئ المبينة في تلك الفقرة ودورها الحاسم في تمكين البلدان الشريكة من جني الفوائد الكاملة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، تود أن تؤكد على الأهمية القصوى لإنشاء أطر تنظيمية وقانونية داعمة ترعى الابتكار. وتشكل سرقة أسرار التكنولوجيا والأسرار التجارية تهديدا خطيرا للابتكار. وينبغي أن تكون عمليات نقل التكنولوجيا طوعية وألا تكون ذات طابع قسري، وأن تكون شروطها محل اتفاق جميع الأطراف المعنية دون أي إكراه. ومن شأن هذا النهج أن يكون مفيدا للغاية للبلدان الشريكة وأن ييسر ويشجع المزيد من التعاون من أجل تطوير موارد العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

168 - وأضافت تقول إن موقف الولايات المتحدة بشأن المسائل الشاملة، بما في ذلك التجارة ونقل التكنولوجيا والمعارف وخطة عام 2030 موضَّح في بيانها العام الذي أُدلي به في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

169 - *سُحِب مشروع القرار A/C.2/78/L.39.*

البند 23 من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية *(تابع)*

(أ) التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية *(تابع)* (A/C.2/78/L.31 و A/C.2/78/L.65)

مشروعا القرارين A/C.2/78/L.31 و A/C.2/78/L.65: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

170 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار A/C.2/78/L.65 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

171 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/78/L.65.*

172 - **السيد كيلسي** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة استضافت في وقت سابق من ذلك الأسبوع، بالتعاون مع الإمارات العربية المتحدة والصومال، مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، الذي سعى إلى حفز العمل للتصدي للجوع وسوء التغذية، وتوجيه الانتباه الدولي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع. وركز مؤتمر القمة أيضا على تشجيع الحلول الدائمة لمنع المجاعات وانعدام الأمن

الغذائي بوجه عام، بمشـــاركة بناءة من الدول المتقدمة النمو والنامية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

173 - وأعرب عن ترحيب المملكة المتحدة باعتماد مشـــروع القرار بتوافق الآراء وتحسين الصياغة الواردة فيه بشأن التغذية. ويشكل الغذاء ركيزة أساسية في جميع جوانب التنمية، ولا يمكن تحقيق أي تقدم دون توفير سبل مأمونة للحصول على أطعمة مغذية. وقد تم التوصل إلى اتفاق بشـــأن المقترح الذي قدمه وفد بلده فيما يتعلق بالفقرة 16، التي تشجع الدول الأعضاء على تعزيز ما تبذله من جهود من أجل إدماج الأهداف المتعلقة بالتغذية في جميع القطاعات وتتبُع الاســـتثمارات في مجال التغذية. وبالنظر إلى العملية الجارية التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية لاستعراض مؤشر التغطية الصحية الشاملة، يشدد مشروع القرار على أهمية النظر في إدراج مؤشر لتتبع التغذية.

174 - واسترسل قائلا إن من المهم للغاية أن يُرفع سقف الطموح بشـــأن العمل المناخي وأن تظل المنظومات الغذائية على رأس جدول أعمال المناخ في الدورة الثامنة والعشـــرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ. لذلك يجب أن توقّع الحكومات على إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المســـتدامة والمنظومات الغذائية المرنة والعمل المناخي وأن توائم هذا الالتزام مع الخطط المناخية، من أجل توفير الأدوات السياساتية والموارد اللازمة للانتقال إلى منظومات غذائية مستدامة.

175 - ومضـــى يقول إن المملكة المتحدة ما زالت ملتزمة بالتعاون من أجل تحسين الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، وستدعم الرئاســـة البرازيلية لمجموعة العشـــرين والرئاســـة الإيطالية لمجموعة السبعة، بغية تعبئة الجهود الدولية على نطاق أوسع لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

176 - **الســـيدة بارتوت** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصـــفته مراقبا): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أوكرانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ إضافة إلى سان مارينو، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد مشروع القرار بالإجماع، فهو يمثل إطارا مهما، ليس فقط للنهوض بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضا لكونه يتناول الصلات المباشرة بين هذا الهدف والأهداف الأخرى. ويسبب اســـتمرار التعثر في تحقيق الهدف 2 قلقا بالغا في السياق الحالي لاستمرار التحديات التي تواجه الأمن الغذائي والتغذية، والنزاعات، والصـــدمات الاقتصـــادية، وتغير المناخ. ويؤكد توافق الآراء بشأن مشروع القرار الالتزام العالمي الثابت بالقضاء على الجوع وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

177 - وأضـــافت تقول إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن تقديره للإشـــارات الواردة في النص إلى مؤتمر قمة الطموح المناخي، وتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية +2، والدورة الحادية والخمســـين للجنة الأمن الغذائي العالمي، ومؤتمر القمة المقبل للتغذية من أجل النمو. وتلعب هذه الأنشـــطة أدوارا محورية في الجهود المتعددة الأطراف وجهود أصـــحاب المصـــلحة المتعددين الرامية إلى حفز تحويل المنظومات الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيعمل مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية ونتائجه، على وجه الخصـــوص، على توجيه عملية تحويل المنظومات الغذائية على جميع المســـتويات، بدعم من الأمم المتحدة. وفي حين أظهرت عملية التقييم أن سقف الطموح بشأن المنظومات الغذائية لم ينخفض، ينبغي تسريع وتيرة العمل في هذا المجال، تمشيا مع مشروع القرار.

178 - وأشادت بإدراج إشارة في النص إلى وجود صلات رئيسية بين المناخ والبيئة والمياه والصحة والتدابير المالية العالمية. بيد أنها أعربت عن أسفها لعدم تناول مشروع القرار تعليق المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية (مبادرة البحر الأســـود) وعدم دعوته إلى إعادة تفعيلها. فقد كانت هذه المبادرة مفيدة في تعزيز الأمن الغذائي العالمي والتعاون الإنمائي، وتثبيت أســـعار الســـوق، وضمان وصـــول الحبوب والمواد الغذائية إلى أضـــعف الفئات. وكثف الاتحاد الأوروبي جهوده تزامنا مع إغلاق طرق البحر الأسود في أعقاب العدوان الروســـي على أوكرانيا، بما في ذلك من خلال خطة عمل "ممرات التضـــامن"، التي اســـتخدمت في إيصـــال أكثر من 57 مليون طن من الحبوب والبذور الزيتية والمنتجات ذات الصـــلة إلى بقية العالم وســـمحت بتصـــدير ما يقرب من 60 في المائة من الحبوب الأوكرانية منذ بداية الحرب. وعلاوة على ذلك، من الأمور المخيبة للآمال أن النص لا يعكس بشـــكل كاف الصـــلة بين النزاعات وانعدام الأمن الغذائي، على النحو المنصـــوص عليه في قرار مجلس الأمن 2417 (2018) بشأن النزاعات والجوع. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما هو والدول الأعضـــاء فيه بتســـريع وتيرة العمل العالمي بشـــأن الأمن الغذائي والتغذية، وســـيواصـــل تعزيز الزراعة المســـتدامة، وكفالة الأمن الغذائي، والنهوض بالتغذية، حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

179 - **الســـيدة كافاليوســـكايا** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار ويتفق أعضاؤه على أهمية الإنتاج

الزراعي المستدام والأمن الغذائي في القضاء على الفقر بجميع أشكاله ومظاهره. ومن المهم للغاية اعتماد نهج شامل لمعالجة تدهور حالة الأمن الغذائي. وبناء على ذلك، ينبغي ألا تتجاهل الدول الأعضاء الأثر الكبير للجزاءات غير القانونية وغيرها من القيود على أسواق الأغذية العالمية والروابط التجارية. وإذا لم يتم التصدي لهذه العوائق، لن تنجح الجهود العالمية الرامية إلى تحويل نظم الإنتاج الزراعي. وواجه منتجو الأغذية لعدة سنوات صعوبة في الحصول على الأسمدة، التي تؤدي دورا رئيسيا في زيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

180 - وأردفت قائلة إن تراجع سلاسل إمداد أسمدة البوتاس، ولا سيما من بيلاروس، أدى إلى انخفاض الغلة والإنتاجية الزراعية. فقد انخفضت حصة بلدها من أسواق الأسمدة في أفريقيا من 41,7 في المائة في عام 2021 إلى 2,8 في المائة فقط في عام 2022 نتيجة للجزاءات الانفرادية. وأدى هذا التطور إلى انخفاض غلة المحاصيل في أفريقيا بنسبة 16 في المائة وقوض إلى حد كبير الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع في البلدان الضعيفة. وينبغي أن تمتنع الدول الأعضاء عن فرض قيود اقتصادية انفرادية وتطبيقها خارج الحدود الإقليمية. ففرض الجزاءات غير مجد ويؤدي إلى نتائج عكسية، وينبغي وقفه.

181 - **السيدة كروكير - ماوس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها مسرور بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. ولا يزال العالم يصارع أزمة انعدام الأمن الغذائي ذات الأبعاد العالمية، رغم أن الحل واضح. فينبغي تقديم المعونة الغذائية الطارئة إلى الفئات السكانية الضعيفة، كما ينبغي تعزيز المنظومات الغذائية العالمية لتصبح أكثر مقاومة واستدامة وقدرة على تحمل الصدمات. وقدمت الولايات المتحدة منذ كانون الثاني/يناير 2021، أكثر من 17,5 بليون دولار لمكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وهي أكبر جهة مساهمة في برنامج الأغذية العالمي وقدمت أكثر من نصف جميع المساهمات.

182 - واستدركت قائلة إن الأزمة الراهنة لا يستطيع أن يحلها أي بلد بمفرده أو مجموعة من البلدان. فقد عانى أكثر من 700 مليون شخص من الجوع في عام 2022 وسيظل ما يقدر بنحو 600 مليون شخص يعانون من الجوع في عام 2030. وكان من الممكن في الواقع إنقاذ 23 مليون شخص من الجوع لولا أن شن الاتحاد الروسي غزوه الشامل لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022. وقد أدت أعمال ذلك البلد، بما في ذلك هجماته المدمرة على الموانئ الأوكرانية والهياكل الأساسية للحبوب، وتهديداته للشحن التجاري في البحر الأسود عقب انسحابه الأحادي والقاسي مؤخرا من مبادرة البحر الأسود، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي وستكون لهذه الأعمال عواقب سلبية على قدرة المنظومات الغذائية العالمية على الصمود.

183 - وأعربت عما يساورها من شعور بخيبة الأمل لأن مشروع القرار لم يعترف بأن الحرب الروسية ضد أوكرانيا تشكل أحد العوامل الرئيسية المحركة لانعدام الأمن الغذائي العالمي. وتطالب الولايات المتحدة مرة أخرى الاتحاد الروسي بوقف الأعمال العدائية وسحب قواته من كامل أراضي أوكرانيا واحترام سيادة هذه الدولة وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. فالقيام بذلك ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الجوع في العالم. ويعكس البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موقف الولايات المتحدة بشأن التجارة ونقل التكنولوجيا وتخفيف عبء الديون واستقلال المؤسسات المالية الدولية.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

184 - **السيد ميشانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلت به بيلاروس ويود أن يعرب عن قلقه إزاء استمرار تسييس التعاون الزراعي الدولي من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على النحو المبين في البيانات التي أدلت بها هذه الدول. وكان الاتحاد الروسي ولا يزال شريكا تعول عليه البلدان النامية لضمان الأمن الغذائي، بما فيها بلدان أفريقيا وآسيا ومناطق أخرى. وخلافا لما فعله الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لم يفرض الاتحاد الروسي جزاءات ولم يعطل سلاسل الإمداد، وهو ما حال دون استيراد العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية الحبوب والأسمدة الروسية بحرية خلال العام الماضي. وينبغي الإصغاء إلى نداءات وفد بلده المتكررة برفع الحصار المفروض على الحبوب والأسمدة الروسية في الموانئ الأوروبية.

185 - وأردف قائلا إن النهج الذي اعتمده الشركاء السابقون للاتحاد الروسي لا ييسر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتطرق إلى التعليقات التي أدلت بها ممثلة الولايات المتحدة بشأن أثر الإجراءات الروسية على الأمن الغذائي لبعض البلدان، فقال إن اللجنة ينبغي أن تتذكر أن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة منذ عدة سنوات ما فتئت تؤثر على الأمن الغذائي لكثير من المناطق والبلدان، بما فيها الجمهورية العربية السورية. وقد ارتبطت عطلة عيد الشكر القادمة

تاريخيا بضمان الأمن الغذائي للمستوطنين الأوائل في الولايات المتحدة، وبعد قرون عديدة، يأمل وفد بلده أن تقدم الولايات المتحدة أخيرا الاستجابة والمساعدة اللتين تحتاج إليهما البلدان النامية والشركاء.

186 - **السيد ليشينكو** (أوكرانيا): قال إن وفد بلده يرحب باعتماد مشروع القرار ويود أن يرد على البيان الذي أدلى به الاتحاد الروسي. فقد أغلق الاتحاد الروسي منذ بداية الحرب الشاملة ضد بلده الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود وبحر آزوف وانسحب من مبادرة البحر الأسود في تموز/يوليه 2023 وبدأ مهاجمة الموانئ الأوكرانية التي تخزن الحبوب المخصصة للتصدير. وقد مكنت المبادرة أوكرانيا في عام واحد من تصدير ما يقرب من 33 مليون طن من المنتجات الزراعية إلى 45 بلدا، بما في ذلك العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية. وكان من الممكن أن تتجاوز هذه الكمية ذلك الرقم بكثير لولا سعي روسيا الممنهج إلى عرقلة الأداء الطبيعي للمبادرة. واستمر استهداف الموانئ الأوكرانية المطلة على نهر الدانوب بالصواريخ والطائرات غير المأهولة، كجزء من المحاولات الروسية الرامية إلى استغلال النقص العالمي في الغذاء كوسيلة للاعتراف بالأراضي الأوكرانية التي تم الاستيلاء عليها. وأدان أعضاء مجموعة السبع بشدة في أيلول/سبتمبر 2023 الهجمات غير المبررة والمكثفة على الموانئ الأوكرانية والبنية التحتية للحبوب، وحثوا الاتحاد الروسي على التوقف عن تهديد الأمن الغذائي العالمي والعودة إلى مبادرة البحر الأسود، لكي يُستأنَف تصدير الحبوب من أوكرانيا.

187 - **السيد ميشانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يود الرد على البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا. فقد شارك الاتحاد الروسي خلال العام الماضي في مبادرة البحر الأسود، ولكن للأسف لم تخدم المبادرة قط مصالح أفقر البلدان. وأرسلت الحبوب الأوكرانية أساسا إلى بلدان داخل الاتحاد الأوروبي، في حين أن أفقر البلدان لم تتلق سوى حوالي 2 أو 3 في المائة من الحبوب المذكورة. وقد قرر الاتحاد الروسي الانسحاب من تلك المبادرة غير النزيهة لعدة أسباب، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها السلطات الأوكرانية لتدمير أجزاء من خط الأنابيب المستخدم لنقل الأسمدة. وكانت الجهات الرئيسية المستفيدة من مبادرة البحر الأسود هي شركات الحبوب الرئيسية في الولايات المتحدة، التي تحتل أوكرانيا في الواقع وحصلت على أرباح بطرق غير شريفة، إلى جانب شركات مماثلة في الاتحاد الأوروبي.

188 - وأعرب عن أسفه لأن بعض البلدان تعرقل إمكانية عودة الاتحاد الروسي إلى مبادرة البحر الأسود رغم أنه وافق على العودة إليها بمجرد إعادة العمل بأحكامها الأولية، ومنها بلدان أدلت ببيانات أمام اللجنة خلال الجلسة الحالية.

189 - **السيد ليشينكو** (أوكرانيا): قال إن أوكرانيا لا تحتلها شركات تابعة للولايات المتحدة، بل يحتلها الاتحاد الروسي. ومن شأن الإنهاء السريع لهذا الاحتلال أن يساعد على التصدي للتحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي.

190 - *سُحِب مشروع القرار A/C.2/78/L.31.*

البند 120 من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/C.2/78/67 و A/C.2/78/L.75)

مشروع المقرر A/C.2/78/L.75: تنشيط أعمال اللجنة الثانية

191 - **الرئيس:** قال إن مشروع المقرر A/C.2/78/L.75 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

192 - *اعتُمد مشروع المقرر A/C.2/78/L.75.*

مشروع المقرر A/C.2/78/L.67: مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة

193 - **الرئيس:** قال إن مشروع المقرر A/C.2/78/L.67 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

194 - *اعتُمد مشروع المقرر A/C.2/78/67.*

195 - **السيدة لينتون** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم إسرائيل، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وكندا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيوزيلندا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فقالت إن اللجنة ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في توجيه الجهود الجماعية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات الإطارية، مثل خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي. ونظرا لعدم إحراز تقدم خلال الدورة الحالية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سعت الوفود باستمرار وبحسن نية إلى إحراز تقدم في جدول أعمال اللجنة وكفالة التعهد بالتزامات رفيعة المستوى إزاء التنمية المستدامة. غير أن التباين المتزايد في مواقف الوفود يثير القلق. فالوفود ليست منقسمة بشأن العديد من القضايا الهامة فحسب، بل إن عدم تزحزحها عن آرائها المختلفة كثيرا ما أدى إلى عدم إجراء مفاوضات حقيقية. فتوافق الآراء التزام عالمي ومشترك تتعهد به جميع

الدول الأعضاء. وقالت إن وفود البلدان التي تتكلم هي باسمها ملتزمة بالدخول في محادثات مع جميع الوفود من أجل إيجاد حلول مشتركة.

196 - وأضافت تقول إن خطة عام 2030 تقر بالترابط بين مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. وعلى نفس المنوال، يتعزز عمل اللجنة بالاعتراف بأوجه الترابط هذه والعمل في ضوئها، بدلا من اعتماد نهج منعزل يقوض التقدم المحرز. وقالت إن محاولات بعض الوفود النكوص عن مركزية المساواة بين الجنسين في عمل اللجنة تبعث على القلق. واللجنة الثانية هي الجهة القيمة على خطة عام 2030، وقد تم التعهد بالتزام واضح، في إطار خطة عام 2030، بتعميم المنظور الجنساني بشكل منهجي في تنفيذها. وترفض وفود البلدان التي تتكلم باسمها أي فكرة تسعى إلى الإخلال بهذا الالتزام.

197 - وأضافت تقول إن طرائق المشاركة في مداولات اللجنة ينبغي استعراضها لضمان أن تظل ملائمة للغرض. ومن المؤسف أن جزءا كبيرا من نصوص مشاريع القرارات يُستنسخ بالصيغة نفسها من سنة إلى أخرى دون اكتراث إلى ملاءمة السياق. وينطبق الأمر نفسه على عدم الرغبة في إعادة النظر في ما يسمى بالفقرات "الموحّدة الصياغة" أو تناول العمليات الجديدة والمقبلة الهامة. كما أن التوسع المطرد في برنامج اللجنة وعدم تحديد وجهته يبعثان على القلق. وأيدت وفود هذه البلدان في السنوات السابقة المقترحات الداعية إلى تبسيط عمل اللجنة بما يتسق بشكل أوثق مع أهداف التنمية المستدامة، مع ترك مجال للنظر في المسائل المواضيعية الأخرى ومجموعات الأشخاص والمواضيع الجديدة والناشئة. ولا يستطيع العديد من الوفود الاستمرار بتحمل الأعباء التي تستتبعها التوجهات الحالية بشأن مشاريع القرارات التي تركز على مسائل متخصصة أو مناطق محددة كما أن هذه التوجهات تحول دون إجراء مناقشات متعمقة وبناءة بشأن المسائل الإنمائية الهامة والأوسع نطاقا.

198 - وأضافت تقول إن من المستحيل أن تقوم اللجنة بأفضل ما في وسعها وأن تحقق إمكاناتها دون احترام كاف لأساليب العمل. ويمكن تحقيق النتائج ضمن الأطر الزمنية التي يحددها المكتب. غير أنه في الحالات التي يتعذر فيها ذلك، ينبغي ألا تضار الوفود لكونها غير مشتركة مع نيويورك في نفس المنطقة الزمنية أو ليست في منطقة زمنية قريبة منها. ومن الناحية العملية، ينبغي أن يستمر إجراء الموافقة الصامتة لمدة 24 ساعة كاملة، بما في ذلك ساعات عمل الأمم المتحدة. وينبغي أيضا توخي المرونة بصورة متسقة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية.

199 - وأردفت قائلة إن وفود البلدان التي تتكلم هي باسمها ستواصل المشاركة البنّاءة في عملية التنشيط وستستمر في الدعوة إلى إجراء إصلاحات من شأنها أن تشكل خطوة إيجابية إلى الأمام يستفيد منها الجميع. وبينما تواصل هذه الوفود الاعتراف بأهمية اللجنة الثانية وإمكاناتها، فإنها تسلم بضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لضمان تنشيط دور اللجنة في النهوض بخطة التنمية المستدامة. ومن شأن عدم القيام بذلك في الوقت المناسب أن يؤدي إلى مزيد من التراجع على صعيد الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030.

200 - **السيدة باسولتو ألفاريز** (المكسيك): قالت إن التقدم المحرز نحو تنشيط عمل اللجنة لم يكن كافيا، بل وعُكس مساره في بعض الحالات. وأضافت تقول إن وفد بلدها يرحب ببعض التحسينات التي أدخلت على أساليب العمل، بما في ذلك تعميم الوثائق التي تتضمن جميع التعديلات والجدولة الزمنية المناسبة للجلسات غير الرسمية. وينبغي أن يكفل المكتب أن تكون هذه المشاورات غير الرسمية قابلة للتنبؤ بها وأن تكون منظمة. وأعربت عن قلق المكسيك إزاء اعتماد مشاريع قرارات لا تتماشى مع خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الإطارية. وينبغي أن تتكيف اللجنة مع التحديات الراهنة، لكي تكون أكثر فعالية في مجالات مثل التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، وتغير المناخ. وينبغي ألا تكون القواعد والمبادئ التي تدعم عمل اللجنة تقييدية بشكل مفرط، لتجنب حالات الجمود. وينبغي أن يكون هناك إطار واضح بشأن سبل المضي قدما.

201 - ومضت تقول إن عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة سينتهي في غضون سبع سنوات، ومن المرجح ألا يتحقق في الوقت المحدد سوى 15 في المائة من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تنحي الدول الأعضاء خلافاتها جانبا وأن تستخدم الاتفاقات التي أبرمت في الآونة الأخيرة لتحقيق الأهداف المشتركة بصورة جماعية. وينبغي أن تكون تلك الاتفاقات بمثابة نقاط مرجعية لتنشيط عمل اللجنة. ولا يمكن إحراز تقدم نحو القضاء على الفقر أو الجوع أو الأمراض أو الاستبعاد إذا لم تواكب اللجنة التطورات الجارية. وبينما يعترف وفد بلدها بالمساهمة المتزايدة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في تنفيذ خطة عام 2030، لن تؤدي وتيرة العمل الحالية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

202 - واسترسلت قائلة إن النصوص التي تتفاوض اللجنة بشأنها وثائق حية يمكن تحسينها بوجه عام. ولم يعد من المفيد استخدام

الممارسات المتبعة في المفاوضات الجزئية، فهي ممارسات تم اعتمادها في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتحتاج التحديات المعاصرة إلى إجراءات ومواقف قادرة على التصدي لهذه التحديات. واستمرار استخدام صياغة واحدة متفق عليها، عاما بعد عام، هو من قبيل الإهمال ولا يأخذ في الاعتبار آخر التطورات العالمية. ويجب الاعتراف بالتواتر الدوري لبعض مشاريع القرارات وإعادة النظر في النصوص إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وينبغي تكثيف التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية. وتتطلع المكسيك إلى استئناف دورات اللجنة، بغية مواصلة المناقشات والشروع في عملية التنشيط بنجاح، بهدف تلبية احتياجات جميع الشعوب وعدم ترك أي شخص خلف الركب.

البند 135 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

203 - **الرئيس:** أشار إلى أن جلسة غير رسمية بشأن تخطيط البرامج عقدت في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023 للاستماع إلى الآراء بشأن البرنامج 10 المتعلق بالتجارة والتنمية، والبرنامج 17 بشأن التنمية الاقتصادية في أوروبا، وذلك عملا بالقرار الذي اتخذته اللجنة في اجتماعها التنظيمي المعقود في 28 أيلول/سبتمبر 2023. وفي رسالة مؤرخة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أحيل موجز للمناقشات إلى رئيس اللجنة الخامسة، للسماح للجنة الخامسة بأن تأخذ في الاعتبار أثناء مداولاتها الآراء التي أعرب عنها أعضاء اللجنة الثانية.

اختتام أعمال اللجنة

204 - **السيد لي** جونهوا (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن اللجنة اختتمت مداولاتها الرئيسية بنجاح وحققت نتائج مبهرة. وعلى الرغم من عمل اللجنة في ظل ظروف جغرافية سياسية صعبة، فإنها ظلت تركز على التصدي للتحديات في نطاق اختصاصها.

205 - وأردف قائلا إن تأييد اللجنة لدعوة الأمين العام إلى وضع خطة تحفيز لأهداف التنمية المستدامة هو خطوة هامة إلى الأمام، نظرا لأنه ينبغي توفير موارد إضافية للتنمية المستدامة. ولا تزال الفجوة التمويلية الكبيرة تحد من قدرة العديد من البلدان النامية على الاستثمار في التعافي المستدام والمفضي إلى التحول. وانعكست هذه الشواغل في بعض مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة بشأن مواضيع تمويل التنمية والديون والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وتفتح اللجنة آفاقا جديدة نحو تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية، ورحبت بعرض حكومة إسبانيا استضافة المؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية في عام 2025. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تفاصيل الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر البالغ الأهمية.

206 - واسترسل قائلا إن اللجنة كررت دعوتها إلى وضع سياسات متكاملة ومتسقة للقضاء على الفقر. وفيما يتعلق بالتجارة، شددت اللجنة على أهمية تعزيز قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف، في سياق التحديات المتعددة التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وحظي عمل اللجنة بشأن وضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد بتأييد وتقدير واسعي النطاق من جانب الوفود في سياق تلبية احتياجات مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وينبغي أن يتجاوز قياس التقدم المحرز في التنمية استخدام الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي. وقد أولي الاهتمام الذي تمس الحاجة إليه لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا ولمواصلة الأعمال التحضيرية للمؤتمرين الهامين بشأن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية اللذين سيُعقدان في عام 2024.

207 - وتابع حديثه قائلا إن اللجنة أحرزت في الفترة المفضية إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تقدما في الحوار العالمي بشأن حماية الكوكب. ومن شأن العديد من مشاريع القرارات التي اعتمدتها أن تساعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تحديد استجابة جماعية لعبء ارتفاع درجات الحرارة الذي يتحمله الكوكب. وإلى جانب موضوع التكيف مع تغير المناخ، بينت مداولات اللجنة أيضا طريق المضي قدما بشأن قضايا مثل فقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، وإدارة المناطق الساحلية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

208 - وختم حديثه قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي ألا يضل طريقه نحو عام 2030. ويؤكد عمل اللجنة في كل عام على العلاقة الشمولية بين بنود جدول أعمالها. فقد أصبح العمل المناخي وتحقيق التنمية المستدامة مرتبطين ارتباطا وثيقا بسياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي والتجارة الدولية وتمويل التنمية. وتؤلف بنود جدول الأعمال هذه معا طريقا واضح المعالم للمضي قدما، وفقا لروح الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وأبدت اللجنة روح الاتحاد من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وتظل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على التزامهما بدعم الدول الأعضاء في تحقيقها لجميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

209 - **الرئيس:** قال إن اللجنة خطت خطوات واسعة بالرغم من أن الدورة انطوت على مناقشات ساخنة. وقد كان للتحديات الشديدة المحيطة بالحالة الجغرافية السياسية العالمية تأثير على تعددية الأطراف وعمل الأمم المتحدة. ومع ذلك، بتت اللجنة خلال إطار زمني محدود جدا في 43 مشروع قرار، وهو أعلى رقم منذ الدورة الرابعة والسبعين. وتمكنت من تركيز جهودها والتوصل إلى اتفاق في عدة مناسبات، بالتزامن مع انخراطها في مناقشات عميقة بشأن المسائل الداخلة في نطاق اختصاصها.

210 - وأضاف يقول إن اللجنة تناولت، في إطار مجموعة الاقتصاد الكلي، الضرائب العالمية، والتحديات المتعلقة بالدين السيادي، والتجارة الدولية. واتفقت على طرائق عمل المؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في عام 2025. وفي مجال التنمية المستدامة، كانت هناك أحيانا مداولات صعبة ولكن بُذل فيها جهد مخلص بشأن تغير المناخ والمسائل الأخرى ذات الصلة، مثل النقل المستدام والطاقة والتنوع البيولوجي. وناقشت اللجنة استراتيجيات لمعالجة الفقر وعدم المساواة في العالم، ونظرت في سبل توفير الغذاء والتغذية للجميع، مع التركيز بوجه خاص على شواغل مختلف مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وأحرز تقدم في جميع هذه المجالات. وكان التوصل إلى توافق في الآراء صعبا، بل ومستحيلا في بعض الحالات على الرغم من الجهود المبذولة للتوصل إلى نقاط اتفاق بشأن أكبر عدد ممكن من مشاريع القرارات. وقد لوحظت على النحو الواجب ضرورة تحسين أساليب عمل اللجنة وستناقش على سبيل الأولوية في الأشهر المقبلة.

211 - وأعلن الرئيس أن اللجنة الثانية قد اختتمت أعمالها في إطار الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

رُفِعت الجلسة الساعة 14:15.